

# وثيقة البرنامج الوطني

٢٠١٣ - ٢٠١٥ العراق

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

**UN HABITAT**  
نحو مستقبل حضري أفضل

وثيقة البرنامج الوطني  
٢٠١٣ - ٢٠١٥  
العراق

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

## المحتويات

٢٣	٤-٢ المشاريع التي اختارها النظراء العراقيين	٩	تمهيد	حقوق الطبع محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل) ٢٠١٢
٢٣	١-٤-٢ المشاريع التي اختارتها الحكومة العراقية	٩	المهندس استيرق ابراهيم الشوك رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق الوكيل الاقدم/وزارة الاعمار و الاسكان جمهورية العراق	جميع الحقوق محفوظة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ص.ب. ٣٠٠٣٠ ٠٠١٠٠ نايروبي كينيا هاتف: ٧٦٢٣١٢٠ - ٠٢٠ - ٢٥٤ (المكتب الرئيسي) www.unhabitat.org
٢٣	١- قانون التخطيط للمدن والبلاد			
٢٤	٢- نظام معلومات عن الأراضي السكنية			
٢٤	٣- إنشاء قاعدة بيانات لسوق السكن			
٢٦	٤- إصلاح قطاع الأراضي	١١	فيونا مكلوني، رئيس المستشارين الفنيين، مدير البعثة	HS/1026/08 E
٢٦	٢-٤-٢ المشاريع التي اختارتها حكومة اقليم كردستان	١٣	التحدي الحضري في العراق	تتويجه لا تمثل التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذه الوثيقة بالضرورة رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي جزء منها حول الوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتسجيل حدودها والتخوم أو نظامها الاقتصادي أو درجة نموها. يمكن الاقتباس عن هذا الإصدار دون طلب إذن، بشرط الإشارة إلى المصدر. لا تعكس وجهات النظر الموجودة في هذا الإصدار بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو الأمم المتحدة أو أي من الدول الأعضاء فيها.
٢٦	١- نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء المدارس	١٥	استراتيجية المونل ٢٠١٣-٢٠١٥	
٢٦	٢- التكرير المستدام بينا لمياه المجاري وإعادة استخدام المياه في المجتمعات المحرومة المتاخمة للمناطق الحضرية	١٥	١-٢ الإستراتيجية المقترحة للمناطق الحضرية	
٢٧	٣- بناء القدرات لدعم حكومة الإقليم في التخطيط الحضري	١٥	١-٢ أولويات القطاع الحضري	
٢٧	٤- مشروع الإسكان الاجتماعي الريادي في منطقة خابات	١٥	الأولوية ١: التطوير والتخطيط الحضري والحوكمة المحلية	التصميم: ريتشارد بول المحرر المستشار: ريتشارد فورستر
٢٧	٥- برنامج المدن الأكثر أمنا في كردستان	١٦	الأولوية ٢: إدارة وتنظيم إدارة الأراضي	
		١٧	الأولوية ٣: توفير السكن الموجه نحو الفقراء	
١٩	١- عدد ساعات الكهرباء التي تحصل عليها الأسر	١٩	الأولوية ٤: البنية التحتية الحضرية والخدمات الأساسية	
٢٠	٢- نسبة الأسر التي تستخدم الشبكة العامة	٢٠	٢-٢ أهداف المونل في العراق للأعوام (للعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٥)	
		٢١	٣-٢ تنفيذ استراتيجية المونل	
٢٨	الجدول ١: مشاريع المونل	٢١	١-٣-٢ الالتزام بخطة المونل الاستراتيجية والمؤسسية	
٣٠	الجدول ٢: إطار البرامج	٢٢	متوسطة المدى ٢-٣-٢ الملكية الوطنية	

### شكر وتقدير

استندت صياغة وثيقة البرنامج الوطني للعراق على إجراء مشاورات وثيقة مع المسؤولين في الوزارات العراقية المعنية وأعضاء اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية لتحديد الأولويات والأهداف الرئيسية لتدخل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق (الموئل). وكانت لمساهمات وجهود المسؤولين العراقيين دور فعال في إنجاز وثيقة البرنامج الوطني للعراق. قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق (الموئل) بتقديم لائحة من البرامج والمكونات المقترحة ذات الصلة بمجالات الدعم الفني إلى المسؤولين في الوزارات العراقية وقد استندت جميعها على أساس الاحتياجات والأولويات العراقية المستمدة من نهج وثيقة البرنامج الوطني، تمت مراجعة المسودات من قبل المسؤولين لاختيار المشاريع المرشحة للتنفيذ اعتماداً على معايير محددة. وقد تم اختيار 4 مشاريع ليتم تنفيذها خلال الفترة المحددة لوثيقة البرنامج الوطني. كما وتم عرض التقرير النهائي لوثيقة البرنامج الوطني والذي يتضمن المشاريع المختارة على اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية لمناقشتها وإبداء الرأي والمصادقة قبل إقرارها من قبل الحكومة العراقية ولجنة الشراكة التوجيهية للأمم المتحدة.

تم الاتفاق على تعيين فريق عمل فني للعمل بشكل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تطوير المشاريع المقترحة.

أسماء المشاركين في إعداد وثيقة البرنامج الوطني.

**المهندس استيرق ابراهيم الشوك،**  
الوكيل الاقدم/وزارة الاعمار و الاسكان، رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق

**الدكتور سامي متي،**  
وكيل وزارة التخطيط، عضو اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق

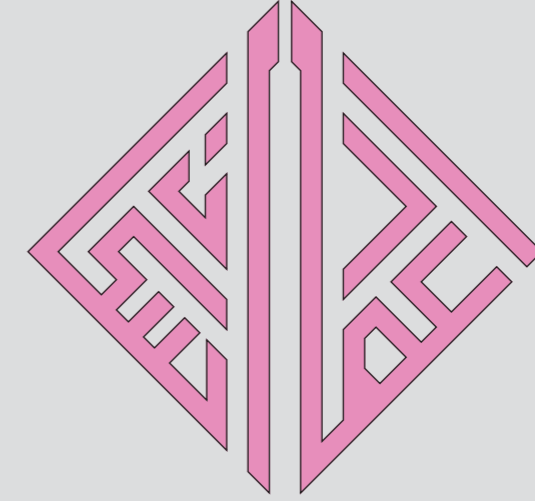
**السيد رياض الوزير،**  
مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة، وزارة البلديات والاشغال العامة، عضو اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق

**السيد زيد عز الدين، سفير،**  
وزارة الخارجية، عضو اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق

**السيد ابراهيم مصطفى،**  
وكيل الأمانة للشؤون الفنية، أمانة بغداد

**السيد محمد جابر،**  
مدير عام الهيئة العامة للاسكان، وزارة الاعمار و الاسكان

**السيدة هدى جعفر،**  
الهيئة العامة للاسكان



وزارة الإعمار والإسكان  
جمهورية العراق



### كلمة رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق

تسعى الحكومة العراقية من خلال خطط التنمية الوطنية الى تحسين واقع حال المجتمع العراقي و تنميته على جميع المستويات و ابرزها العمرانية و الاقتصادية والاجتماعية. و حيث ان قطاع الاسكان هو احد ثلاثة قطاعات لها الاولوية، الى جانب قطاعي التعليم و الصحة ، في خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، فقد نجحت الحكومة في تحقيق عدد من الانجازات المهمة في هذا القطاع بفضل النهج الذي اعتمد على اسس تدارس الاولويات و التشاور و التشارك في وضع الخطط و الحلول بالتعاون مع الخبرات المحلية و الدولية.

تأتي وثيقة البرنامج الوطني ٢٠١٣ – ٢٠١٥ لتعكس مرحلة متقدمة على مستوى التخطيط لتنمية البلد. ان المشاريع التي اختارتها الحكومة العراقية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ( الموئل) و هي: قانون التخطيط و تنظيم المدن، نظام المعلومات للاراضي السكنية، و انشاء قاعدة بيانات لسوق السكن، تتطوي على ابعاد تنموية (عمرانية، اقتصادية ..الخ) من ناحية، و تنبج للحكومة العراقية من ناحية اخرى، ممثلة بوزارة الاعمار و الاسكان و الوزارات المعنية بقطاع الاسكان، القدرة الاوسع على الاستفادة و استثمار الفرص و الامكانيات المتاحة لتحقيق الاهداف المرسومة للتنمية الحضرية المستدامة.  
و الله ولي التوفيق

المهندس استيرق ابراهيم الشوك  
رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق  
الوكيل الاقدم/وزارة الاعمار و الاسكان  
جمهورية العراق



المنذنة الملوية – سامراء/العراق

### كلمة رئيس الاستشاريين الفنيين ومدير بعثة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

يمتلك العراق إرث حضري كبير إذ بدأت المدن تتكون قبل حوالي ٥٠٠٠ سنة مضت عندما استصلحت الأراضي الخصبة في بلاد الرافدين وخاصة المناطق المحاذية لأودية نهري دجلة والفرات، وتم بنجاح خلق فائض زراعي عندما أصبحت القرى عبارة عن مستوطنات زراعية ذات كثافة سكانية عالية - حوالي ٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ نسمة. لقد تم اختيار موقع أور الأثري الموجود في جنوب العراق من قبل السلسلة الوثائقية لتاريخ العالم في ١٠٠ موضع والتابعة لهيئة الإذاعة البريطانية لتوضيح هياكل الحكم في هذه المدن في وقت مبكر. وقد تم استخراج مجسم خشبي مرصع بالفسيفساء من المقبرة الملكية، ولوحظ أن عملية تنظيم مجموعات من الناس بهذا الحجم تتطلب منظومات جديدة من السلطة والسيطرة مثل الضرائب الأمر الذي يُثبت تعيين طراز الحضريّة في اليوم - "فإنه ليس من قبيل المبالغة القول إن المدن الحديثة في كل مكان تحوي على عينات من الحمض النووي لبلاد ما بين النهرين".

يفتخر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالعمل ضمن هذا السياق التاريخي العميق. تواجه المدن العراقية اليوم تحديات حقيقية إذ أنها تنمو بسرعة كبيرة وتستوعب أكثر من ٧٠ في المئة من السكان. الكثير من الناس، وخاصة الفقراء، يعيشون في مساكن غير ملائمة وغير مجهزة وتعاني الكثير من الآثار الصحية الناجمة عن مصادر المياه الملوثة وتزايد الازدحام المروري. إن النساء والأطفال الذين يتواجدون معظم الوقت في المنازل، يواجهون واقع سوء الخدمات وعدم وجود المرافق المحلية. ينصب تركيز برنامج الموئل للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ على العمل مع الشركاء في الحكومات المركزية والمحلية لدعمهم على تعزيز جميع جوانب الحوكمة وإدارة المناطق الحضرية.

- الأولوية ١ - التطوير والتخطيط الحضري والحوكمة المحلية
- الأولوية ٢ - إدارة وتنظيم إدارة الأراضي
- الأولوية ٣ - توفير السكن الموجه نحو الفقراء
- الأولوية ٤ - البنية التحتية الحضرية والخدمات الأساسية

لقد تم إعداد وثيقة البرنامج الوطني للموئل (CPD) للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥، بالتعاون وثيق مع اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق وبتناغم مع الأولويات التنموية كما وردت في خطة التنمية الوطنية. كما توفر وثيقة البرنامج الوطني إطاراً للمزيد من التعاون مع جميع شركاء التنمية وتعتبر أيضاً أداة رئيسية للدعوة إلى تحقيق المواطنة ما بين مهمة الموئل في تعزيز المدن المستدامة وقيادة عملية التنفيذ.

#### فيونا مكلوني

رئيس الاستشاريين الفنيين ومدير البعثة  
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/برنامج العراق



نموذج أور - مجسم خشبي مرصع بالفسيفساء تم استخراجه من المقبرة الملكية

## التحدي الحضري في العراق

تضاعف عدد السكان في العراق بمعدل ٣ مرات منذ عام ١٩٧٠، حيث ارتفع عدد السكان من ١٠ ملايين إلى ٣٣ مليون يقل عمر ٤٣٪ منهم عن ١٥ سنة. ومن المقدر أن يصل عدد السكان عام ٢٠٣٠ إلى ٥٠ مليون نسمة.<sup>١</sup>

أسهم نمو السكان السريع وحركة المهجرين داخل البلاد في زيادة الطلب على السكن في العراق، خاصة في بعض المدن التي يتركز فيها حوالي ٧١٪ من سكان العراق. وبحسب السياسة الوطنية للإسكان في العراق، والتي تم تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل" عام ٢٠١٠، ستكون هناك حاجة لما يقارب ٢ مليون وحدة سكنية إضافية بحلول عام ٢٠١٦ ولكن البلاد لا تملك سوى جزء من القدرات اللازمة لتلبية حجم الطلب هذا.<sup>٢</sup>

لم يتسبب النمو الحضري السريع في إيجاد نقص في المساكن فقط، ولكنه أوجد أيضا حالة من الاكتظاظ والظروف المعيشية الصعبة. "حيث تعيش ١٠٪ من الأسر و ١١٪ من المواطنين في وحدات سكنية تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الصحية والبيئية التي يجب أن تتوفر في المسكن السليم". وتشير التقديرات إلى أن عدد العراقيين الذين يعيشون في الظروف السائدة في الأحياء الفقيرة يصل لحوالي ٥٧٪.<sup>٣</sup>

ومن ناحية أخرى هناك ضغط كبير على الخدمات نتيجة الهجرة من الريف للحضر والاكتظاظ في المناطق الحضرية، حيث يقدر أن نصف سكان العراق فقط يستطيعون الوصول بشكل منظم للمياه المأمونة. كما تعاني البلاد من نقص كبير في خدمات تصريف وتكرير مياه المجاري، حيث يستطيع ٨٠٪ من سكان البغداد الوصول لمثل هذه الخدمات، بينما

لا يصل إليها سوى ٩٪ فقط من القاطنين خارج بغداد. كما أسهمت الخدمات البلدية الرديئة والنقص الكبير في المسكن اللائق في تدهور البيئة الحضرية وزيادة تلوث الجو والمياه إضافة إلى الضوضاء.<sup>٤</sup>

ومن القضايا الرئيسية التي تواجهها إدارة النمو الحضري عدم توفر نظام شامل لإدارة وتنظيم إدارة الأراضي يضمن تحسين القدرة على الوصول إليها والتعامل مع معاملات الملكية بشكل فاعل.

وإضافة للسكن والقضايا المتعلقة بالأراضي يترافق ارتفاع عدد السكان في سكان المناطق الحضرية مع ارتفاع أعداد الشباب واليافعين في المدن، ومعدلات البطالة خاصة بين الشباب بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر والاكتظاظ في المناطق الحضرية.

يصل معدل البطالة في العراق إلى ٨٪، ولكن هناك عدد من التعقيدات التي تحيط بهذا الرقم. أولاً تشكل ٩٪ من القوى العاملة عمالة مقنعة تعمل بمعدل أقل من ٣٥ ساعة في الأسبوع، أو أنهم يحاولون إيجاد عمل آخر. إضافة إلى ذلك لا تشارك نسبة كبيرة من النساء في القوى العاملة والتالي لا يتم حسابهن من ضمن معدلات البطالة. أثرت الهجرة للمدن والاكتظاظ هناك بشكل سلبي على الفرص التعليمية الاقتصادية الشحيحة، وستستمر في التأثير عليها. من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العراق من ٢٣ مليون عام ٢٠١١ إلى ٤٨،٢ مليون عام ٢٠٥٠، وبالتالي يمكن القول أن المشاكل المتعلقة بالسكن والأرض وبطالة الشباب ستصبح أكثر سوءاً. ولكن على أرض الواقع، وكما ثبت في العديد من الاقتصاديات الناشئة الأخرى، يمكن أن تشكل عملية التحضير قوة إيجابية في العراق. حيث يمكن للمدن أن تكون محركات

للاقتصاد والتنمية العلمية والثقافية، ويمكن للتنمية الحضرية الصحيحة أن تعزز من التنمية الريفية، حيث توفر المدن الأسواق والخدمات وفرص العمل للمناطق النائية.<sup>٥</sup> ولكن هذا النمو يحتاج لمؤسسات عامة قوية وقدرات واضحة ومحددة لكل من هذه المؤسسات، بما في ذلك قدرات مالية متطورة، وهو الأمر الذي يعمل برنامج "الموئل" على التصدي له من خلال برامج الخاصة والبرنامج المشترك لإصلاح القطاع العام في العراق (راجع الجزء ٢-١-١-ب أدناه).

بيانات أساسية حول المستوطنات البشرية في العراق (التقديرات العراقية لعام ٢٠١١) <sup>٦</sup>
العدد الكلي للسكان: ٣٣,٣٣٠,٥١٢
سكان الحضر: ٧١٪
معدل التحضر: ٢,٦٪
عدد سكان المدن الرئيسية:
بغداد: ٥,٥٢١,٧٢١
الموصل: ١,٥٨٨,٤٢٧
البصرة: ١,١٧٥,٨٦٨
اربيل: ٧٨٩,٩٠٠
نسبة القاطنين في الأحياء الفقيرة كنسبة مئوية من سكان المناطق الحضرية: ١٠,٥٧٪
نسبة سكان الحضر القادرين على الوصول للمياه الأمنة: ٧٩٪
نسبة سكان الحضر القادرين على الوصول لخدمات الصرف الصحي المحسنة: ٧٣٪

<sup>١</sup> شعبة السكان في الأمم المتحدة، ٢٠٠٨.

<sup>٢</sup> السياسة الوطنية للإسكان في العراق ٢٠١٠

<sup>٣</sup> الجزء ٣-٨، الإسكان، خطة الحكومة العراقية للتنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١٤.

<sup>٤</sup> تم تعديل تعريف الأحياء الفقيرة لدى برنامج "الموئل" في العراق ليتناسب مع البيانات المتوفرة من المسح الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة في العراق عام ٢٠٠٧، حيث تم تعريف الأحياء الفقيرة على أنها المساكن التي يتوفر فيها واحد من الشروط التالية: (١) جدران المسكن مصنوعة من القصب أو من مواد غير ثابتة كذلك التي تكون فيها التوافقات مصنوعة من مواد غير ثابتة، (٢) يعيش في الغرفة الواحدة أكثر من ٣ أشخاص (الغرفة تشير إلى غرف النوم والمعيشة والطعام والضيوف) (٣) تقييم أرباب الأسر الذين يقولون أنهم لا يحصلون على كميات كافية من المياه، (٤) حمام وواحدة لكل ١٠ أشخاص، (٥) أن لا تكون الإقامة في المسكن نتيجة عن ملكيته أو استئجاره أو توفير العمل لهذا المسكن أو نتيجة اتفاق مع أصحابه.

<sup>٥</sup> إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١١ - ٢٠١٤ صفحة ٢٧

<sup>٦</sup> من عرض البروفيسور أم بركش مأثور الذي قدمه في المؤتمر الدولي للموئل حول اللامركزية في العراق (أيار ٢٠١١)

<sup>٧</sup> الخطة الإستراتيجية والمؤسسية على المدى المتوسط ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، ورقة الاستراتيجية والمجال الذي ستركز عليه السياسات - مجال التركيز ٢: التخطيط التشاركي: الإدارة والأكاديمية، الموئل، ٢٠١١.

<sup>٨</sup> تم أخذ هذه البيانات عن أحدث مسح للمعلومات من الجهاز المركزي للإحصاء

<sup>٩</sup> هذه الإحصائيات مأخوذة عن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في العراق ٢٠١١ - ٢٠١٤، ص. ١٧ - ١٨، للإطلاع على بقية الإحصاءات الموجودة في الجدول يمكن مراجعة الهامش رقم ٨.

<sup>١٠</sup> هذه الإحصائيات مأخوذة من تعريف برنامج الموئل المعدل للأحياء الفقيرة.

### إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل" للأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٥

#### ١-٢ الإستراتيجية المقترحة للمناطق الحضرية

شارك برنامج "الموئل" منذ عام ٢٠٠٣ بشكل حثيث في عملية إحياء العراق من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع التي تستجيب للاحتياجات العراقية. يتضمن تكليف برنامج "الموئل" في العراق في أربع أولويات لعمله في القطاع الحضري:

- الأولوية ١ - التطوير والتخطيط الحضري والحوكمة المحلية؛
- الأولوية ٢ - إدارة وتنظيم إدارة الأراضي؛
- الأولوية ٣ - توفير السكن الموجه نحو الفقراء
- الأولوية ٤ - البنية التحتية الحضرية والخدمات الأساسية.

يوضح القسم ٢-٢ أدناه الأولويات وارتباطها بخطة الموئل المؤسسية والإستراتيجية متوسطة المدى الخاصة (أنظر المربع أدناه)، والمبادئ التي ترشد استجابات الأمم المتحدة للظروف العراقية بما فيها التنمية الحضرية المستدامة، وتوفير المأوى الكافي للجميع، وتحسين حياة القاطنين في

الأحياء الفقيرة، وتوفير القدرة على الوصول للمياه المأمونة والصرف الصحي، إضافة إلى الإشراف الاجتماعي والحماية البيئية.

#### ١-١ أولويات القطاع الحضري

#### • الأولوية ١ - التطوير والتخطيط الحضري والحوكمة المحلية

تتضمن هذه الأولويات بناء القدرات والدعم للنظراء العراقيين في التخطيط الحضري والتنظيم الإداري والحوكمة.

شهدت العديد من المدن تحركات سكانية كبيرة داخل المدن وبينها منذ عام ٢٠٠٣ - ويعود هذا التحرك في معظمه إلى النزاع الدائر. فمثلاً تم تهجير أكثر من عشر السكان في بغداد، أما الموصل والبصرة وإربيل وكركوك والسليمانية وكربلاء والنجف وبابل فهي من أسرع المناطق نمواً في البلاد. وفي الوقت الحالي هناك اعتراف بأهمية المدن الناجحة "كمحرك للتغيير"، وضرورة التركيز على الابتكار والتعلم في تنمية البلاد. يركز برنامج "الموئل" في العراق في عمله بشكل أساسي على الطريقة التي يتم فيها التخطيط للمدن وإدارتها من أجل المستقبل.

أ. التخطيط الحضري  
عملت الحكومة بشكل جاد منذ عام ٢٠٠٣ على تحديث الخطة الرئيسية للعديد من المدن الرئيسية في العراق، ولكن وبسبب القدرات المحدودة تم التعاقد مع شركات استشارية خارجية لتقوم بالعمل. ونتيجة لهذه الظروف كان عدد الخطط التي تم تطويرها باستخدام الأسلوب التشاركي محدوداً، كما كان الارتباط بين طرق استخدام الأرض التي تمت التوصية بها وأولويات الاستثمار في البنية التحتية أو مواقع التطوير المستقبلي ضعيفاً في كثير من الأحيان. يدرك النظراء العراقيون الحاجة المتزايدة لأدوات وأساليب تخطيط أكثر شمولاً وحدائية في العراق.

يدعم برنامج "الموئل" تطوير مهنة التخطيط الحضري من خلال توفير نشاطات بناء القدرات للعاملين في مجال التخطيط المادي واستخدام الأراضي والمهن الأخرى ذات العلاقة في العراق، بحيث يتم تعريفهم على الأدوات والممارسات الدولية الفضلى وإيجاد صلات إستراتيجية مع مؤسسات التخطيط في المنطقة.

#### خطة "الموئل" المؤسسية والإستراتيجية متوسطة المدى للأعوام (٢٠٠٨ - ٢٠١٣)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل" هو وكالة الأمم المتحدة الرئيسية العاملة مع المدن والمستوطنات البشرية، وهو البرنامج المسؤول عن تعزيز التنمية الحضرية المستدامة. كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج "الموئل" بتعزيز المدن المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير المأوى الكافي للجميع.

في عام ٢٠٠٧ تمت الموافقة على الخطة المؤسسية والإستراتيجية متوسطة المدى، وبدأ العمل فوراً للإعداد للتعويض في خمس مجالات رئيسية. وهذه المجالات هي التي تم تحديدها عالمياً على أنها مجال اختصاص برنامج "الموئل". قام "الموئل" بتصميم برنامجه بحيث يتوافق مع مجالات التركيز المحددة في الخطة المؤسسية والإستراتيجية (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) وهي:

- مجال التركيز الأول في الخطة المؤسسية والإستراتيجية متوسطة المدى: كسب التأييد والرصد والشراكة
- مجال التركيز الثاني في الخطة المؤسسية والإستراتيجية متوسطة المدى: التخطيط الحضري التشاركي، التنظيم الإداري والحوكمة
- مجال التركيز الثالث في الخطة المؤسسية والإستراتيجية متوسطة المدى: توفير الأراضي والسكن الموجه نحو الفقراء
- مجال التركيز الرابع في الخطة المؤسسية والإستراتيجية متوسطة المدى: الخدمات والبنية التحتية معقولة الكلفة والسليمة بيئياً
- مجال التركيز الخامس في الخطة المؤسسية والإستراتيجية متوسطة المدى: أنظمة مالية معززة للمستوطنات البشرية



© Leslie

محافظة صلاح الدين



يعمل الموئل مع الحكومة العراقية والحكومات المحلية من خلال حوار وطني حول الإطار القانوني والمؤسسي من أجل تطبيق اللامركزية وتدريب الممثلين المنتخبين على المهارات الرئيسية. وبشكل أدق يقوم "الموئل" بدعم تطبيق النظام اللامركزي في التخطيط للنشاطات، وذلك من خلال مشاركته في مبادرة فريق الأمم المتحدة القطري الأوسع لتجريب التنمية التشاركية للمناطق المحلية في خمس محافظات في العراق.

يمكن أن تدفع عملية التحضر المدارة بشكل جيد النمو الاقتصادي والتناغم الاجتماعي والتقدم السياسي والعلمي، وفي المقابل يمكن لعملية التحضر المدارة بشكل سيء أن تتسبب في الاستبعاد الاجتماعي والفقر والتوسع الحضري العشوائي والتلوث والاستخدام غير المستدام للأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى. ولذا تعتبر الحاكمية الجيدة عاملاً أساسياً في عملية التنمية العراقية.

#### ب. الحاكمية

تعتمد الجمهورية العراقية النظام الفدرالي المؤلف من السلطة الفدرالية وإقليم كردستان الفدرالي (بضم ٣ محافظات)، و ١٥ محافظة أخرى منها بغداد و ٢٥٠ بلدية أخرى. ١١ يوفر دستور الحكومة العراقية لعام ٢٠٠٥ نموذجاً للحكومات الإدارية والسياسية اللامركزية، حيث يتم تفويض السلطات إلى المحافظات. وفي آذار ٢٠٠٨ أصدرت الحكومة قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، ولكن تقسيم المسؤوليات بين الوزارات والبلديات والمحافظات غير واضح، خاصة الغموض الذي يحيط بتنفيذ قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨. فبالرغم من استلام الحكومات المحلية للأموال المخصصة من صندوق التنمية الإقليمي، إلا أن قدرتها على وضع البرامج وتنفيذ المشاريع لتلبية الطلب المحلي لا تزال مقيدة. وهناك خلط بين الأدوار والمسؤوليات في مستويات الحكومة المختلفة، الأمر الذي يؤثر بدوره على جودة الخدمات المحلية وظروف المعيشة في المناطق الحضرية.<sup>١٢</sup>

كذلك يعتبر ضعف قدرة المؤسسات العامة من نقاط الضعف الأخرى في نظام الحكومة. فهناك غياب كبير للكفاءة في التخطيط والإدارة والتنفيذ والرصد والمتابعة في تقديم الخدمات على المستوى المحلي. يعزى تقرير التقييم الوطني لاحتياجات قدرات الحكومة المحلية في المحافظات العراقية الثمانية عشرة الصادر في آب ٢٠٠٧،<sup>١٣</sup> إلى أن هذه المشاكل تعود إلى: (١) ضعف قدرات العاملين، (٢) قدم المنهجيات والتقنيات الإدارية، (٣) غياب آليات التنسيق بين الهيئات المركزية والمحلية وداخلها. ومن الواضح أن المحافظات لم تتمكن من القيام بالمسؤوليات الموكلة إليها: ففي عام ٢٠٠٧ لم يتم إنفاق ٣٤٪ فقط من الموازنة الرأسمالية التي تصل إلى ٣,٣ تريليون دينار عراقي (للمحافظات الخمسة عشر باستثناء إقليم كردستان).

ولتتمكن من التصدي لهذه المسألة قامت الأمم المتحدة عام ٢٠١٠ بإعداد برنامج لتحديث القطاع العام في العراق بقيمة ٥٥ مليون دولار أمريكي لدعم الحكومة العراقية في إصلاح القطاع العام. تم تصميم البرنامج بالكامل بالتشاور مع الحكومة العراقية، وهو يركز بشكل خاص على قطاعات الخدمات الاجتماعية الثلاثة وهي الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، لأن لها الأثر الأكبر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وستوفر فوائد ملموسة للسكان بشكل عام. تمتد المرحلة الأولى للمشروع على مدار ٤٨ شهراً، ولكن عملية تحديث المؤسسات بهدف الحد من الفقر ودفع النمو الاقتصادي وتقديم خدمات أفضل قد يحتاج لعشر سنوات. يشارك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل" في المرحلة الأولى من البرنامج، والتي قادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيشارك "الموئل" مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بما يتوافق مع الآليات الوطنية الموجودة.

#### ج. القطاع الخاص

يبقى من الصعب على القطاع الخاص في العراق أن يوفر فرص العمل المستدامة والحد من الفقر. ومن ضمن المعوقات التي يواجهها القطاع عدم توفر مساحات كافية من الأراضي، عدم كفاية الخدمات مثل المياه والكهرباء، عدم تطور الأسواق المالية بالشكل اللازم، وعدم توفر القدرة الكافية على الوصول إلى مصادر رأس المال الرسمية وضعف البيئة التنظيمية التي لم تنجح حتى الآن في ممارسة قدر كاف من ضبط الجودة.

كانت الجهود الحكومية الأولى الهادفة لتعزيز القطاع الخاص العراقي محدودة بتشجيع الاستثمار الأجنبي، ولكنها لم تعمل على إيجاد الأدوات التشريعية والسياسية المطلوبة. ولا يزال هناك الكثير من العمل اللازم لنشر رزمة الإصلاحات التي تنصدي للمسائل المتعلقة بالأرض والتخطيط، والتي تعيق نمو القطاع الخاص وإيجاد دور له في تقديم الخدمات الحضرية.<sup>١٤</sup>

#### • الأولوية ٢: تحسين إدارة وتنظيم إدارة الأراضي

تركزت الأنظمة المتعاقبة على العراق من الحكم العثماني ومروراً بالحكم البريطاني وانتهاء بعهد صدام حسين نظام غير واضح لتنظيم إدارة الأراضي في العراق، حيث يتميز هذا النظام بالتداخل بين المسؤوليات، وغياب التنسيق بين الوزارات، إضافة إلى عدد من الإجراءات غير الفاعلة والمربكة لتنظيم إدارة الأراضي. وهذا يعطل إلى حد كبير تطور القطاعات الرئيسية بما فيها الإسكان، والقطاعين العام والخاص اللذان يعانيان حالياً من عدد من نقاط الاختناق التي تعيق الوصول إلى الأراضي.

وفيما وفر القانون المدني العراقي إطار قانونياً راسخاً نوعاً ما لتنظيم إدارة الأراضي، أدت الحوكمة الضعيفة إلى نشوء عدد من المشكلات منها زيادة الإشغال غير الرسمي لأراضي وممتلكات الدولة والممتلكات الخالية التي تعود للآلاف من المهجرين، وتخصيص الجهات الحكومية للأراضي دون الانتباه إلى تقسيم استخدامات الأراضي في الخطة الرئيسية. كما أدى ضعف الحوكمة إلى انتشار الفساد الذي يؤثر على الطريقة التي تباع فيها أراضي الدولة في المزاد العلني. تم إنشاء نظام شبه رسمي للتعامل مع قضايا الأشخاص الذين جردوا من أراضيهم، هناك محاولات لحجب القضايا إضافة إلى ضعف تنفيذ الأحكام الصادرة. كما يعتبر تنظيم إدارة الأراضي ضعيفاً، حيث لا تتوفر المعلومات حول مواقع الأراضي المملوكة للدولة والوزارات التي تسيطر عليها. كما أن نظام التسجيل العقاري المستخدم هو نظام ورقي لا يحتوي على بيانات كاملة، والمعلومات الموجودة فيه غير مصنفة. كذلك يعتبر تسجيل المعاملات عملية معقدة بسبب الملكيات المجزأة وارتفاع كلفة المعاملات، وبالتالي تتم العديد من عمليات البيع والشراء دون توثيق، ومنها تقسيم قطع الأراضي والبدء بعمليات الإنشاء دون الحصول على الموافقات اللازمة أو بما يخالف تصاريح البناء. لا تمتلك البلديات القدرات المالية اللازمة لتنظيم إدارة الأراضي وتنفيذ الخطط الرئيسية وضوابط استخدامات الأراضي.

تتضمن الاحتياجات الرئيسية:

(١) تحديد سياسات الأراضي، (٢) وسائل للتصدي للإشغال غير الرسمي لأراضي الدولة، (٣) نظام مسيطر لإدارة وتنظيم إدارة الأراضي. عمل برنامج "الموئل" منذ عام ٢٠٠٩ على دعم الحكومة العراقية في التصدي لهذه المسائل من خلال إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات ضمن المجلس الاستشاري لرئاسة الوزراء، وإعداد الدراسات الرئيسية من أجل التوصل إلى إجماع حول القضايا السياسية الرئيسية وإعداد بيان حول عمليات سياسات الأراضي ليقوم مجلس الوزراء بالموافقة عليها. ومن خلال الجولات الدراسية والندوات المتخصصة، قام برنامج "الموئل" بتعريف أفراد مجموعة العمل بالممارسات الدولية ذات العلاقة، والتي

يمكن أن يتم تطبيقها داخل العراق. أما على المدى المتوسط، ركز البرنامج على توفير الإرشاد لحكومة العراق حول عمليات سياسات الأراضي، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وعدد من الجهات الفاعلة الأخرى. ستتضمن هذه العملية إنشاء هيئة لأراضي الدولة بمشاركة وإجماع عدد من المعنيين من أجل تطوير السياسات اللازمة لإدارة وتنظيم إدارة الأراضي، والتي ستكون أساساً للإصلاحات التشريعية والمؤسسية. ومن المتوقع أن يتم تحقيق مكاسب سريعة خلال العملية، منها تحسين نظام معلومات الأراضي من أجل تسهيل الوصول إليها لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية، وتعزيز القدرات المؤسسية في حل النزاعات حول الأراضي وتبسيط نظام تسجيل الممتلكات.

#### • الأولوية ٣: زيادة التركيز على الإسكان الموجه نحو الفقراء

عمل برنامج "الموئل" منذ عام ٢٠٠٥ على توفير المساعدة الفنية لوزارة الإعمار والإسكان من أجل إعداد تحليل مفصل لسوق السكن العراقي والبناء على التوصيات التي تخرج بها هذه الدراسات لدعم السياسة



زيادة الإشغال غير الرسمي لممتلكات تعود للمهجرين

الوطنية للإسكان، والتي صادق عليها مجلس الوزراء عام ٢٠١٠. تقر السياسة بأن السكن هو أحد حقوق الإنسان، وتسعى لتخطي نقاط الاختناق المذكورة أعلاه من خلال تحويل دور الحكومة من دور الجهة الموفرة للسكن إلى جهة تعمل على تمكين عمل الجهات الأخرى، خاصة القطاع الخاص لتتمكن من لعب دور أكبر في مجال الإسكان. تركز السياسة على دور وزارة الإعمار والإسكان في البرامج ذات الأولوية التي تنصدي لاحتياجات السكن للفقراء. وتتضمن نقاط التركيز الرئيسية: توفير الأرض للسكن، نماذج إنتاج السكن، تمويل السكن، توفير البنية التحتية من أجل السكن، صيانة وتنظيم إدارة السكن والمسكن العشوائية.

تراجعت جودة السكن، كما ذكرنا سابقاً، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بسبب الازدحام وعدم كفاية الصيانة. يصل معدل حجم الأسرة في العراق إلى ٦,٧ شخص؛ وتصل نسبة عدد الأشخاص للعزف في بغداد والأبنار وصلاح الدين (وهي الأقل ازدحاماً) إلى ٢,٨ شخص لكل غرفة، بينما ترتفع لتصل لحوالي ٤ أشخاص في ميسان وكربلاء (وهي الأكثر ازدحاماً). يعيش أكثر من ٦٠٪ من السكان في منازل تحتاج لإعادة تأهيل أساسية.

<sup>١١</sup> تتألف البلديات من أفضية ونواحي تقع خارج العاصمة بغداد. يشير المصطلح "بلدية" إلى الوحدة الحكومية التي تلي المحافظة. أما مصطلح "الحكومة المحلية" فهو يشير إلى مستويات المحافظة والقضاء والناحية.

<sup>١٢</sup> الجزء ١١-ب من اللامركزية في العراق (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١١)

<sup>١٣</sup> أجرت نقابة المهندسين العراقيين هذا التقييم بالتعاون مع وزارة البلديات والأشغال العامة والبلديات في المحافظات الثمانية عشرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

<sup>١٤</sup> وثيقة مشروع تنمية القطاع الخاص الصادرة عن صندوق إيمان ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

يعاني الناس من ظروف بيئية صعبة: المياه الراكدة (٥٦٪)، حفر المجاري المفتوحة (٣٦٪)، النفايات والأوساخ (٣٦٪)، انعدام الأمن (٣٠٪)، الإضاءة غير الكافية (٢٨٪)، التهوية غير الكافية (١٥٪).<sup>١٥</sup>

وتزيد عودة اللاجئين والأعداد المتزايدة من المهجرين في العديد من المناطق من حجم المشكلة، حيث تستأجر ٦٠٪ من الأسر المهجرة (أي ما يساوي ١٢٣،١٥٢ أسرة) مساكن في حالة مزريّة، تفقر إلى الخدمات ووسائل الراحة الأساسية.

تم جمع البيانات الواردة أعلاه من خلال عدد من المبادرات التي دعمها برنامج "الموئل"، ومنها دراسة سوق السكن في العراق ٢٠٠٦، تقرير حالة المدن في العراق ٢٠٠٦، والبيانات المأخوذة عن ملفات التقييم الحضري السريع لتحديد معلومات خط الأساس بشكل سريع. إضافة للمعلومات الواردة عن فريق الأعمال المشترك بين الوزارات المعني بتحسين حالة الأحياء الفقيرة، تقييم حيازة الأراضي، والأمن، والإسكان العشوائي (بالتكيز على ٤ مدن)، والسياسة الوطنية للإسكان في العراق ٢٠١٠. وبعد دراسة المعلومات المتوفرة تم تحديد نقاط الضعف الرئيسية التالية، والتي تسعى سياسة الإسكان الوطنية للتصدي لها:

**أ. الاعتماد على الدولة في توفير السكن** في الماضي، كانت الدولة في العراق هي المسؤولة عن توفير السكن، وكانت مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال محدودة، بالرغم من نشاطه في مجال البناء. تولت الحكومة مسؤولية توفير السكن، وبدأت بتنفيذ مشاريع السكن الاجتماعي التي كانت تستهدف موظفي الدولة رفيعي المستوى وأفراد الجيش. يتم العمل على وضع نماذج جديدة بتولي تنفيذها القطاع الخاص؛ تركز هذه النماذج بشكل أكبر على فكرة الشمول، وعلى أن يكون توفير السكن مدفوعاً من الطلب عليه.

#### ب. نظام تمويل السكن<sup>١٦</sup>

يفتقر العراق إلى نظام تمويل سكني موجه بحسب السوق، وفي حال وجود نظام تمويل

جيد ورأس مال كاف وإمكانية أوسع للإقراض، يمكن أن تتحول الحاجة الهائلة للسكن في العراق إلى طلب فاعل على السكن من خلال الرهن العقاري طويل المدى، وقروض تحسين المساكن القصيرة أو متوسطة المدى.

وفيما هناك نظام لتمويل عمليات الإنشاء؛ يفقر العراق لبرامج منظمة للرهن العقاري في العراق. يعتبر المصرف العقاري أقدم مؤسسة تعمل في هذا هذا القطاع في العراق؛ عاد المصرف لتوفير القروض عام ٢٠٠٧ بعد توقف دام أربع سنوات (منذ عام ٢٠٠٣). ولكن وبسبب ارتفاع نسبة التخلف عن السداد، تم إعدام معظم القروض وأصبح البنك المصرف يعاني من نقص في رأس المال. بدأ الصندوق الوطني للإسكان بإعطاء القروض السكنية في تموز من عام ٢٠٠٥، ولكن عدد القروض التي تم صرفها حتى نهاية كانون الأول ٢٠٠٨، لم يتجاوز ٦٥٦٠ قرصاً في جميع أنحاء البلاد.<sup>١٧</sup>

وللتصدي لهذا الوضع، وضعت السياسة الوطنية للإسكان عدداً من المبادئ الرئيسية من أجل تطوير نظام مأسس لتمويل السكن بالتعاون مع النظراء ذوي العلاقة من الحكومة والبنوك التجارية في القطاع الخاص. وتعتبر الاستدامة من الخصائص الرئيسية لنظام تمويل السكن هذا، حيث يجب أن يتم استرداد الأموال بشكل فاعل من المقترضين من جميع المستويات، ومن ثم إعادة استخدامها لتمويل نشاطات سكنية إضافية. ويتضمن التصور الحالي تحديث الإطار القانوني بحيث يصبح نظام حبس الرهن مواتياً للمقرضين، وبحيث تقوم المصارف الحكومية بمساندة الجهات التجارية التي تقدم برامج التمويل السكني. كما يتضمن هذا التصور تشجيع مؤسسات التمويل الجزئي على توفير القروض الخاصة للفقراء لدعم بناء وتحسين المساكن بشكل تدريجي.

#### ج. الإطار السياسي والتشريعي

تعتبر الأسس القانونية والقضائية المستخدمة لتسجيل الممتلكات، والحجج، ونقل الملكية؛ وتلك المستخدمة في حبس الرهن في حالة التخلف عن السداد ضعيفة. كما تزيد الأثر القانوني المحلي والوطنية والسياسات والبرامج

الوضع سوءاً؛ حيث أنها جميعاً بحاجة للمراجعة والتحديث من أجل تسهيل عملية تحويل المدن والبلدات العراقية نحو اقتصاد السوق والحوكمة اللامركزية.

#### د. الأرض

معظم الأراضي في العراق هي أراض عامة، ولذا أوجد عدم توفير مساحات كافية من الأراضي في المواقع المناسبة نقصاً ظاهرياً في الأرض، مما أدى إلى تضخم الأسعار. ويعاني العراق من نقص كبير في الأراضي المربوطة بالخدمات.

#### هـ. مواد البناء<sup>١٨</sup>

بالرغم من العدد الكبير من المصانع العامة والخاصة والمملوكة للدولة التي تنتج مواد البناء الأساسية المستخدمة في إنشاء المساكن، إلا أن معظمها تستخدم أساليب إنتاج قديمة، مما يتسبب في تدني الكفاءة ورداءة جودة المنتجات. ولذا تتم تلبية معظم احتياجات الإنشاء من خلال الاستيراد، الأمر الذي يجعل قطاع الإنشاء هشاً. يجب العمل على تطوير وتحسين المواد الصناعية والمحلية.

بما أن الحكومة تسعى لإغلاق ملف نصف مليون مهجر داخل العراق منذ عام ٢٠٠٦،<sup>١٩</sup> يصبح تحسين إنتاج الوحدات السكنية لهذه المجموعة المستهدفة واحدة من الأولويات المهمة. قام برنامج "الموئل"، بما يتوافق مع سياسة الإسكان بدعم محافظة أربيل في تجريب مشروع تحسين المستوطنات العشوائية ودعم وزارة الهجرة والمهجرين في تطوير إستراتيجية وطنية لتوفير السكن للأشخاص المتأثرين بالتهجير بشكل سريع.

كما تتضمن أولويات برنامج "الموئل" على المستوى المتوسط في قطاع الإسكان دعم وزارة الإعمار والإسكان ومؤسسات الإسكان الرئيسية والكيانات الوطنية في تنفيذ السياسة الوطنية للإسكان. وهذا يتضمن توفير الدعم الفني في الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وتنفيذ المزيد من المشاريع التجريبية، والبرامج الموجهة للفقراء بشكل خاص، والتصدي لمسألة تحسين المستوطنات العشوائية على مستوى المدينة في بغداد. كما سيتم توفير الدعم الفني

اللازم لوزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الإعمار والإسكان من أجل تنفيذ إستراتيجية الإسكان للأشخاص المتأثرين بالتهجير.

#### الأولوية ٤: تحسين البنى التحتية الحضرية والخدمات الأساسية

تدهورت حالة الكثير من الخدمات الأساسية في العراق خلال الثلاثين عاماً الماضية، وذلك من حيث توفر الخدمات وجودتها على حد سواء. وكما ذكرنا سابقاً، أعاق انعدام الأمن المزمّن وعدم الاستقرار المالي جهود إعادة توصيل الخدمات الأساسية كمياه الشرب، والتغذية، والصرف الصحي، والكهرباء، والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية. ولكن تبقى قدرات إنعاش هذه الخدمات غير كافية لغاية اليوم.

#### أ. الكهرباء

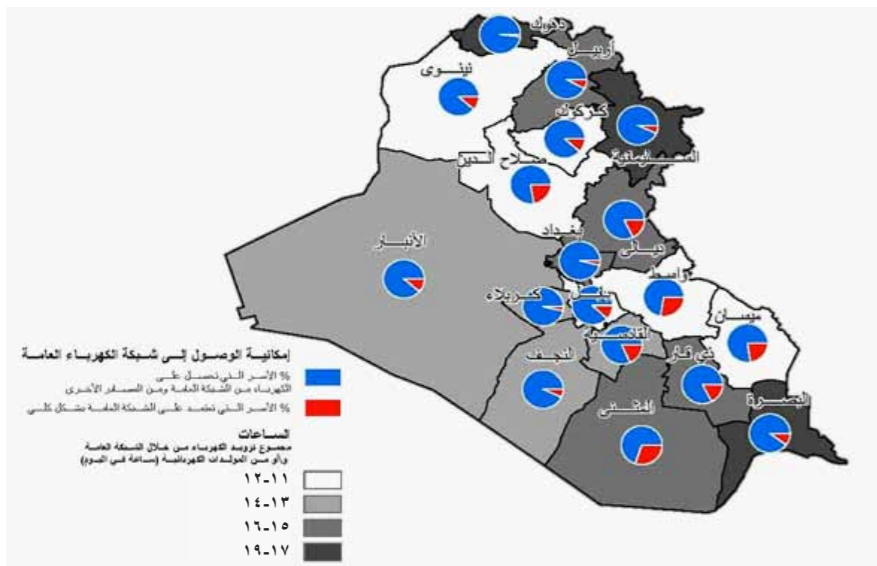
يعتبر قطاع الكهرباء هو الأسوأ في العراق بحسب المسح الذي أجرته شبكة المعرفة في العراق عام ٢٠١١. وهذا المسح هو جزء من نظام الرصد الاقتصادي الاجتماعي الذي تقوم وزارة التخطيط بتطويره حالياً، شمل المسح ٢٨،٠٠٠ أسرة للحصول على إحصائيات من المجموعات السكانية المختلفة في العراق.

وبالرغم من أن المسح يشير إلى أن حوالي ٩٨٪ من مساكن الأسر متصلة بشبكة الكهرباء العامة، إلا أن هذه الشبكة توفر الكهرباء لحوالي ٧،٦ ساعات للأسرة في اليوم فقط، ولذا تمتلك ٩٠٪ من الأسر العراقية مولدات خاصة بها، أو يتشارك الجيران بمولد. وبالتالي تحصل الأسر على الكهرباء لحوالي ١٤ ساعة في اليوم، ولكن في المناطق الريفية يهبط عدد الساعات لعشرة فقط. (انظر الشكل أعلاه).

#### ب. المياه

أظهر مسح أجري مؤخراً لما يقارب ٤٢٥ مرقفاً في محافظات العراق الثمانية عشرة أن ٧٩٪ من السكان يستطيعون الوصول إلى شبكة توزيع مياه الشرب، بينما تبقى أسرة واحدة من كل ٥ أسر دون مياه شرب. وفي المناطق الريفية، يتضاعف

عدد ساعات الكهرباء التي تحصل عليها الأسر من شبكة الكهرباء العامة أو/و من المولدات



مخاطر صحية على من يعتمدون على هذه المصادر للحصول على مياه الشرب.

#### ج. الصرف الصحي والمخلفات

يشير مسح شبكة معرفة العراق إلى أن ٣٠٪ من الأسر العراقية فقط تصل إلى شبكة الصرف الصحي العامة، بينما تعتمد الأسر العراقية الأخرى على الحفر الامتصاصية أو المصارف المغلقة أو المفتوحة. تتركز الأسر المرتبطة بشبكة الصرف الصحي في المدن (٦٦٪ من هذه الأسر تسكن في بغداد والسليمانية)، بينما تتراجع نسبة الوصول إلى شبكة الصرف الصحي في المناطق الريفية إلى ٤٪ فقط.

ومن ناحية أخرى تملك ٥٢٪ من الأسر القدرة على الوصول إلى خدمات جمع النفايات، ولكن كما هي الحال في الصرف الصحي، يتركز معظم هؤلاء في المناطق الحضرية، بينما لا يتجاوز عدد المستفيدين

عدد الأسر غير القادرة على الوصول لمياه الشرب ليصل إلى أسرتين من كل ٥ أسر عراقية. أما في المناطق الريفية يستطيع شخصان من كل ٥ فقط الوصول لشبكة المياه. إضافة إلى ذلك، بلغت العديد من المحافظات عن وجود العديد من المشاكل في شبكة توزيع المياه، منها انقطاع المياه اليومي والأسبوعي وضعف ضخ المياه. ومن ناحية أخرى يعتمد الكثير من الأشخاص الذين لا تصلهم هذه الشبكة، ومنهم المهجرون، على الأنابيب المكسورة والبحيرات والينابيع كمصادر أساسية للمياه، وفي بعض المحافظات مثل ذي قار وبابل وبغداد واسط وكركوك وديالى يعتمد خمس السكان تقريباً على مصادر المياه هذه.<sup>٢٠</sup>

وفي المقابل يتم تصريف كميات كبيرة من المياه العادمة غير المكررة إلى البحيرات والقنوات - وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه المياه تصل إلى ٥٠٪ تقريباً - وهذا يشكل

<sup>١٥</sup> المبعث الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق (٢٠٠٧)، البنك الدولي، جهاز الإحصاء المركزي.

<sup>١٦</sup> دراسة سوق السكن في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الموئل) (٢٠٠٦)

<sup>١٧</sup> سياسة الإسكان الوطنية في العراق، ٢٠١٠

<sup>١٨</sup> دراسة سوق السكن العراقي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (٢٠٠٦)

<sup>١٩</sup> المنظمة الدولية للهجرة، مراجعة الهجرة والعودة في العراق، شباط ٢٠١١

<sup>٢٠</sup> مسح شبكة المعرفة العراق، ٢٠١١

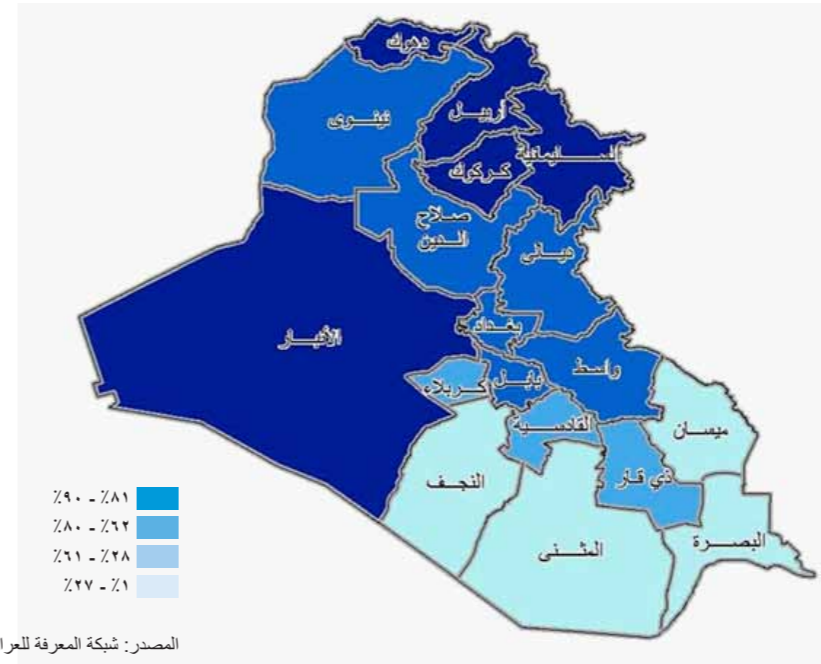
من خدمات جمع النفايات ٨٪<sup>٢١</sup> في الريف. ويغيب خدمات جمع النفايات تقوم ٨٥٪ من الأسر في المناطق الريفية بحرق نفاياتها أو دفنها أو رميها في مناطق مفتوحة.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجه قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات: التذبذب في إمداد الطاقة مما يؤدي إلى غياب الكفاءة في تشغيل جميع المرافق الأخرى، نقص المعدات والآليات، ضرورة زيادة الوعي بدور المواطنين في الحفاظ على المياه وتحسين ممارسات التخلص من النفايات، الحاجة لتعزيز قدرات المسؤولين الفنيين والإداريين على تحسين توفير الخدمات بشكل عام.

أسهم برنامج "الموئل" منذ عام ٢٠٠٣ في عملية إحياء العراق من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية المجتمعية المتضررة والمهترئة، بما فيها المرافق التعليمية مثل المدارس، وأنظمة إمداد المياه، وشبكات المجاري، والمراكز الشبابية، والحدائق العامة الخضراء، والمرافق الصحية. تتضمن الإنجازات الرئيسية التي حققها البرنامج في هذا المجال إعادة تأهيل ٣٧٠ مرفقا مجتمعيًا؛ بما فيها المستشفيات، ومراكز الصحة العامة، والمرافق الشبابية، ومرافق التعليم الفني والمهني، إضافة إلى إعادة تأهيل ٢٤٦٠ وحدة سكنية وإعادة إنشاء ٣٠٠ مسكنا استفاد منها حوالي ١٩,٣٠٠ شخص، وتم تحسين ٢٣ شبكة مياه و٦ شبكات استفاد منها ٢٥,٠٠٠ شخص. تضمن تعزيز القدرات في هذا القطاع تدريب ٦٢٠ شابا عاطلا عن العمل على المهن المتعلقة بالإعمار والبناء، وتدريب ١٦٠ متعهدا صغيرا على إدارة الأعمال المحسنة. كما عمل برنامج "الموئل" مع وزارة البلديات والأشغال العامة على تطوير أطر قانونية ومؤسسية حديثة لإصلاح قطاع إدارة المخلفات الصلبة.

ولكن على المدى المتوسط، سينقل برنامج "الموئل" تركيزه من التدخل المباشر في إعادة تأهيل البنية التحتية إلى توفير المساعدة ونشاطات بناء القدرات للحكومة العراقية والسلطات -المحلية، وذلك بما يتوافق مع توجه فريق الأمم المتحدة القطري. سيحسن هذا عملية تقديم الخدمات والإدارة المالية في البلديات، إضافة إلى إعداد خطط الاستثمار المحلية والوطنية. ومن المتوقع أن

نسبة الأسر التي تستخدم الشبكة العامة كمصدر رئيسي لمياه الشرب



المصدر: شبكة المعرفة للعراق

يؤدي هذا إلى استخدام الموارد بشكل فاعل من أجل تحسين عملية توفير الخدمات بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية.

٢-٢ أهداف برنامج "الموئل" في العراق (للعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٥)

بناء على أولويات القطاع الحضري التي ذكرناها أعلاه، تضم أهداف برنامج "الموئل" الرئيسية ما يلي:

**الأولوية ١: التطوير والتخطيط الحضري والحوكمة المحلية**

- الهدف ١: تحسين التخطيط للمدن وحوكمتها.
- الهدف ٢: توفير بناء القدرات للعاملين في مجال التخطيط المادي والتخطيط لاستخدام الأراضي والعاملين في المجالات ذات العلاقة.
- الهدف ٣: تعريف العاملين في مجال التخطيط الحضري في العراق بأدوات وأساليب التخطيط الجديدة والمحدثة.

**الأولوية ٢: تحسين إدارة وتنظيم إدارة الأراضي**

- الهدف ١: دعم النظراء العراقيين في عملية تطوير سياسة الأراضي.

**الأولوية ٣: زيادة التركيز على الإسكان الموجه نحو الفقراء**

- الهدف ١: دعم وزارة الإعمار والإسكان ومؤسسات الإسكان الرئيسية الأخرى في تنفيذ سياسة الإسكان الوطنية.
- الهدف ٢: استحداث برامج موجهة نحو الفقراء وتحسين الأحياء الفقيرة في بغداد والمدن الأخرى.

**الأولوية ٤: تحسين البنى التحتية الحضرية والخدمات الأساسية**

- الهدف ١: توفير نشاطات بناء القدرات والدعم الفني حول التخصيص الفاعل للموارد لتحسين تقديم الخدمات على المستوى المحلي.

٣-٢ تنفيذ إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

سيلتزم برنامج "الموئل" بالمبادئ الرئيسية التالية، وذلك بهدف التنفيذ الفاعل لجميع البرامج والمشاريع التي تتصدى لها وثيقة البرنامج الوطني هذه، ولضمان التوافق مع عمل مكتب برنامج "الموئل" الرئيسي:

٢-٣-١ الالتزام بخطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الإستراتيجية والمؤسسية متوسطة المدى

تركز خطة برنامج "الموئل" الإستراتيجية والمؤسسية متوسطة المدى للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ على عنوان التنمية الحضرية المستدامة، الأمر الذي سيبقى من الأولويات الرئيسية لعمل الوكالة العادي والتشغيلي حتى عام ٢٠١٣.

وفي هذا السياق يكون عنوان التنمية الحضرية

المستدامة إطارا عاما يتصدى من خلاله برنامج "الموئل" لأولويات محددة تشكل بدورها عمل البرنامج.

يهدف برنامج "الموئل" من خلال الخطة متوسطة المدى إلى المساهمة في تحقيق الهدف الإنمائي المتعلق بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الغاية ٧ ج)، وتحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة (الغاية ٧ د).

وفي ضوء العوامل التي تشكل المدن في القرن الواحد والعشرين، تم تحديد مجالات التركيز التالية، وسيتم ترتيب البرامج الفرعية التالية بحسب هذه المجالات في الفترة ما بين ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٩.

مجالات تركيز الخطة الإستراتيجية والمؤسسية متوسطة المدى (للعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٩)

**مجال التركيز الجديد/البرامج الفرعية**

مجال التركيز الجديد ١:

الأراضي الحضرية، التشريعات والحوكمة

مجال التركيز الجديد ٢:

التصميم والتخطيط الحضري

مجال التركيز الجديد ٣:

الاقتصاد الحضري

مجال التركيز الجديد ٤:

الخدمات الحضرية الأساسية

مجال التركيز الجديد ٥:

تحسين المساكن والأحياء الفقيرة

مجال التركيز الجديد ٦:

الحد من المخاطر وإعادة التأهيل

مجال التركيز الجديد ٧:

البحث وتطوير القدرات

**النتيجة الإستراتيجية في كل من مجالات التركيز الرئيسية**

أن يكون لدى الحكومات الوطنية والمدن والسلطات الإقليمية والمحلية أنظمة لتحسين القدرة على الوصول للأراضي، وأن تكون هذه الجهات قد تبنت تشريعات ممكنة واعتمدت الحاكمية اللامركزية التي تساعد على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمنصفة.

أن تنفذ المدن والسلطات الإقليمية والوطنية سياسات وخطط وتصاميم تضمن تكامل المدن واتصالها مع بعضها البعض بشكل أفضل، وبصورة تدعم التنمية الحضرية المستدامة والمنصفة.

أن يكون لدى المدن والسلطات المحلية والوطنية قدرات محسنة على تنفيذ السياسات الحضرية التي تدعم تنمية الاقتصاد المحلي، وإيجاد فرص عمل لائقة، وتعزيز مالية البلديات.

أن تنفذ المدن والسلطات الإقليمية والوطنية سياسات لزيادة القدرة المتساوية على الوصول إلى الخدمات الحضرية الأساسية وتحسين معايير حياة سكان المناطق الحضرية.

أن تنفذ المدن والسلطات الإقليمية والوطنية سياسات لزيادة القدرة على الوصول إلى السكن الكافي وتحسين معايير الحياة في الأحياء الفقيرة الموجودة.

أن تكون المدن أقدر على تحمل آثار الأزمات الطبيعية والبشرية بشكل متساو.

نشر المعرفة بقضايا التحضر المستدام وتعزيز القدرات على المستويات الدولية والوطنية والمحلية من أجل تحسين تشكيل وتنفيذ البرامج والسياسات القائمة على الأدلة وتحسين الوعي بفوائد التحضر المستدام.



أحد أهداف الخطة الإستراتيجية والمؤسسية: التركيز على توفير الخدمات الحضرية الأساسية لكل العراقيين



توفر شركات النفط والطاقة أعلى حصة من تمويل القطاع الخاص لخطة التنمية الوطنية

©iStockphoto.com/Muhamad Falah

## ٢-٣-٢ الملكية الوطنية

سيتم تطوير جميع مشاريع برنامج "الموئل" وتنفيذها ورصدها بالتعاون مع الوزارات العراقية ذات العلاقة لضمان توافرها مع خطة التنمية الوطنية العراقية (للعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤) وأولويات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (للعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤).

## خطة التنمية الوطنية العراقية

تعتبر خطة التنمية الوطنية خطة محلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسيتم برنامج "الموئل" بدوره في مساعدة تحقيق العراق لهذه الأهداف، وخاصة الهدف السابع، الغاية ١١: "تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان

الأحياء الفقيرة". وسترتبط مشاريع البرنامج أيضا بالغايات والأهداف التالية:

- **الهدف ١:** القضاء على الفقر والجوع المدقع من خلال توفير قدر كبير من فرص العمل.
- **الهدف ٢:** تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- **الهدف ٣:** تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص متساوية للفتيان والفتيات في التعليم.

• **الهدف ٧:** كفاءة الاستدامة البيئية، الغاية ١٠ تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

تم تطوير خطة التنمية الوطنية العراقية لتتصدى للمصاعب التي تواجهها الوزارات العراقية في تجاوز الفجوة بين الأهداف الإنمائية قصيرة المدى ومتوسطة المدى. ولقد تم تطوير الخطة لتقوم بتحديد توجهات التنمية بحسب أهميتها الإستراتيجية من أجل تلبية التحديات الإنمائية وتحديد قدرات البلاد على المستويات العامة والقطاعية والإقليمية والمكانية. توفر الخطة تصورات وعددا من الأهداف النوعية والكمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد خلال الخمسة أعوام التي تغطيها الخطة (٢٠١٠ - ٢٠١٤). ولقد جاءت خطة التنمية بفكرة إعداد خطة للتنمية وطرحتها على مجلس الوزراء وبعدها تم وضع الخطة من خلال تحليل شامل للاقتصاد العراقي خلال الأربعين عاما الماضية، وبالتركيز بشكل خاص على الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨. تم تشكيل ١١ لجنة مختصة خلال المرحلة التحضيرية عملت تحت قيادة نائب الوزير للشؤون الفنية.

وباعتبار العراق بلدا غنيا بالموارد، ومن أجل تعزيز الملكية الوطنية، يتوقع برنامج "الموئل" من الشركاء العراقيين أن يزيدوا من حصتهم في تمويل المشاريع. حيث يتوقع أن يصل تمويل خطة التنمية الوطنية إلى ١٨٦ بليون دولار أمريكي؛ من الموقع أن تدفع الحكومة الفدرالية منها ١٠٠ بليون دولار أمريكي، بينما تقوم كيانات في القطاعين العام والخاص بتمويل مبلغ ٨٦ بليون دولار المتبقية. وفي الأغلب أن تقوم شركات النفط والطاقة بتمويل الجزء الأكبر من مبلغ ٨٦ بليون دولار، باعتبارها أكبر مصدر للتمويل، على الأقل للخطة متوسطة المدى.

تتضمن أهداف خطة التنمية الوطنية البنود التالية:

• زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٣٨٪ كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة؛

• توليد فرص عمل جديدة استنادا إلى التناسبات بين كثافة رأس المال والعمل التي سوف تستخدم في الأنشطة والمشاريع التي تنبأها الخطة؛

• تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تحقيق زيادات تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي؛

• تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي سواء من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلاد؛

• تحسين وزيادة مستوى الإنتاجية وتطوير مبدأ المنافسة؛

• تقليل معدلات الفقر بنسبة ٣٠٪ عن معدلاتها لعام ٢٠٠٧، وذلك من خلال التركيز على التنمية المتكاملة في الريف وخلق فرص العمل بخاصة للفئات الهشة؛

• التأسيس لنمط تنمية مكانية يتصف بتوزيع عادل لخدمات البنى التحتية والخدمات العامة على كافة محافظات العراق؛

• تعزيز التنمية المستدامة؛

• تعزيز دور الحكومات المحلية.

## إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١١ - ٢٠١٤

يعتبر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١١ - ٢٠١٤) الإطار المساعدة الأول للعراق، ولقد تم تطويره بالتوازي مع خطة التنمية الوطنية. يوفر الإطار إستراتيجية منسقة ومتناسقة تقدم من خلالها الأمم المتحدة والمساعدة للإدارة العراقية المنتخبة حديثا لتتمكن من تلبية التزاماتها المختلفة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (والتي من المفترض أن يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥)، والتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية الأخرى التي وقع عليها العراق. يهدف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل أساسي لإيجاد بيئة مستدامة وأمنة وشمولية للتنمية من أجل العراقي، الأمر الذي يساهم في تحقيق الأمن والتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

حدد فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة العراقية أولوياتها في التنمية بخمسة مجالات، وذلك بما يتوافق مع الأولويات الواردة في خطة التنمية الوطنية وقضايا التنمية الرئيسية التي تم تحديدها بالتقييم القطري المشترك الأول للعراق. تتضمن مجالات الأولوية الواردة في إطار عمل المساعدة الإنمائية والمخرجات المرتبطة بها ما يلي:

• تحسين الحوكمة بما فيها حماية حقوق الإنسان؛

• تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا وإنصافا واستدامة؛

• الإدارة البيئية والامتثال للالتزامات والمعاهدات الدولية البيئية التي صادق عليها العراق؛

• زيادة المقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية الجيدة؛

• الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين النساء والشباب والأطفال.

نجد من بعض النواحي أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة التنمية الوطنية تفتقران إلى التركيز على القطاع الحضري بالشكل اللازم، الأمر الذي قد يعود لمحاولتها التصدي لجميع القضايا الإنمائية

في العراق. ولذا فإن التصدي لهذه الفجوة هو الجزء الأساسي من إستراتيجية برنامج "الموئل"، وفي هذا الصدد سيستمر البرنامج في العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. كما سيستمر البرنامج في بناء الشراكات الإستراتيجية مع الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية المحلية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث. سيزيد برنامج "الموئل" من تواجده في العراق بشرط توفر الظروف الأمنية المواتية. وفي الوقت الحالي سينظم العاملون في البرنامج زيارات متكررة وطويلة لمكتب "الموئل" في العراق كذا سيوفر مقر الموئل في نيروبي الدعم اللازم.

## ٢-٤ المشاريع التي اختارها النظراء العراقيين

٢-٤-١ المشاريع التي اختارتها الحكومة العراقية

بعد نقاشات مفصلة مع النظراء في الحكومة العراقية أعطيت الأولوية للمشاريع الأربعة الواردة أدناه ليتمكن برنامج "الموئل" من البدء بالعمل على التصدي لأولوياته في القطاع الحضري بحسب وثيقة البرنامج الوطني هذه.

## المشروع ١: قانون للتخطيط للمدن والبلاد

• **النظراء من الحكومة العراقية - وزارة التخطيط، وزارة البلديات والأشغال العامة، وأمانة بغداد**

• **ملخص الوضع الراهن - لا يوجد في العراق تشريع يتناول التخطيط على المستوى الوطني ويحكم أو يرشد عملية التخطيط الكلية للمدن أو الدولة، أو يوفر إطارا للسيطرة على التنمية وإرشادها بما يتوافق مع الخطط المكانية التي تمت المصادقة عليها وضمان تناسق عملية اتخاذ القرار في مختلف المواقع في البلاد.**

• **الإنجازات المتوقعة -** سيدعم برنامج "الموئل" الحكومة العراقية في صياغة قانون أو تشريع شامل لتنظيم عملية التخطيط للدولة والمدن بشكل صحيح. سيساعد هذا القانون في تحسين أنظمة تخطيط الدولة والمدن في العراق. ومن المتوقع أن تفوض بنود القانون



يُعدّ الموئل تطوير نظام معلومات عن الأراضي السكنية في بغداد

إجراء مسح في المدينة/المحافظة التي ستتم فيها المرحلة التجريبية: سيقوم برنامج "الموئل" بإجراء المسوحات التالية في المدينة/المحافظة التي ستتم فيها المرحلة التجريبية: (١) الأسر، (٢) المطورون والعاملون في مجال البناء، (٣) منتجو وموردو مواد البناء، (٤) سمسارة العقارات. تهدف هذه المسوحات لتطوير

الخاص في مجال السكن حيث يمكن أن يستخدموا لفهم الفرص والمعوقات الموجودة في مختلف قطاعات السكن الفرعية وتطوير العقارات.

• **توجه العمل** - سيتشارك برنامج "الموئل" مع وزارة الإعمار والإسكان في تطوير قاعدة البيانات هذه بشكل كامل من خلال ٥ مراحل:

• **الإنجازات المتوقعة** - سيدعم برنامج "الموئل" وزارة الإعمار والإسكان في تطوير قاعدة بيانات غنية لسوق السكن في المدينة أو المحافظة التي ستتم فيها المرحلة التجريبية. ستكون قاعدة البيانات هذه مهمة للحكومة العراقية في القضايا التي تتعلق بوضع السياسات وتوفير السكن في القطاع العام، كما ستكون مهمة للفاعلين من القطاع

تطوير الأنظمة - سيعمل برنامج "الموئل" مع الخبراء على تطوير نظام إلكتروني لإدارة بيانات الأراضي السكنية يستخدم في المرحلة التجريبية.

جمع وتحليل المعلومات - سيدعم برنامج "الموئل" وزارة الإعمار والإسكان في إجراء مسح شامل للأراضي في بغداد، وإعداد صور خرائط الأقمار الصناعية، وإدخال هذه المعلومات إلى النظام الذي تم تطويره في المرحلة الأولى.

بناء القدرات - سيعمل برنامج "الموئل" على تدريب المسؤولين المحليين، والمسؤولين الحكوميين على استخدام النظام الذي تم تطويره مسبقاً.

التشغيل والصيانة - بعد تجريب هذا النظام لفترة سيقوم برنامج "الموئل" بتقييم نقاط القوة والضعف في النظام لتحسينه في المرحلة التجريبية، والإعداد لنقله للمدن الأخرى.

**المشروع ٣: إنشاء قاعدة بيانات لسوق السكن**

• **النظراء من الحكومة العراقية** - وزارة الإعمار والإسكان

• **ملخص الوضع الراهن** - بالرغم من أن برنامج "الموئل" والحكومة العراقية يتوقعان نقصاً كبيراً في الوحدات السكنية المتوفرة في جميع أنحاء العراق (أكثر من ٢,٠٠٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٦)، إلا أن هناك أيضاً نقصاً بالمعلومات الشاملة والإضافية. ولا يمكن أن تكون عملية توفير السكن، سواء تولاه القطاع الخاص أو العام، فاعلة دون توفر معلومات حديثة وموثوقة حول ظروف سوق السكن وأدائه والطلب عليه. وسيؤدي وجود قاعدة بيانات قادرة على توفير معلومات موثوقة حول هذه الظروف في مختلف المدن إلى إيجاد استراتيجيات أفضل للسكن. يمكن لقاعدة البيانات هذه أن توفر المعلومات للعراقيين وشركات الإسكان في القطاع الخاص حول المواقع الأمثل للتصدي للنقص المتوقع في الوحدات السكنية مع أخذ قضايا الكثافة السكانية وتوفير الخدمات الأساسية والبعده عن مراكز المدينة بعين الاعتبار.

**المشروع ٢: نظام معلومات عن الأراضي السكنية**

• **النظراء من الحكومة العراقية** - وزارة الإعمار والإسكان والوزارات المعنية الأخرى

• **ملخص الوضع الراهن** - ركز إعلان برلين الذي تم توقيعه عام ٢٠١١ بين الحكومة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل" ضرورة تنظيم إدارة الأراضي بشكل أفضل في جميع أنحاء العراق بطريقة منتجة اقتصادية ومستدامة من الناحية البيئية. ونظراً لأن تنظيم إدارة الأراضي هو من أولويات الحكومة الرئيسية، فيجب أن يصحب جهود التصدي للطريقة التي يتم فيها تنظيم إدارة الأراضي، جهود لإنشاء نظام فاعل للمعلومات عن الأراضي السكنية في البلاد. تعتبر الأراضي السكنية مكوناً رئيسياً في النقاشات الهادفة لتشكيل سياسة وطنية للأراضي في العراق، الأمر الذي يعتبر خطة هامة في التصدي للتحديات العديدة الواردة في خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، وخطة الحد من الفقر، وخطة الإسكان الوطنية، وأولويات الاستثمار في العراق.

• **الإنجازات المتوقعة** - سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم وزارة الإعمار والإسكان في تطوير نظام لمعلومات الأراضي في مدينة يتم اختيارها لتجربة العمل (بغداد). سيتضمن النظام أدوات فاعلة لرسم الخرائط وإنتاج التقارير (خرائط نظام المعلومات الجغرافية)، ومن الممكن نقل البرنامج إلى البلديات الأخرى. سيكون هذا النظام قادراً على توفير المعلومات بشكل فوري للعاملين في صنع السياسات والتخطيط، وتوفيرها أيضاً للمستثمرين. وبالشكل الأمثل سيكون هذا النظام أداة أساسية توفر المعلومات لعملية تطوير السكن والتطوير الحضري.

• **توجه العمل** - سيعمل برنامج "الموئل" مع وزارة الإعمار والإسكان لتطوير مشروع من خلال أربع مراحل:

السلطة التنفيذية في بعض الشؤون المتعلقة بتنظيم وضبط عملية التخطيط للدولة والمدن إلى الاتحاد.

• **توجه العمل** - سيعمل برنامج "الموئل" بشكل وثيق مع الوزارات ذات العلاقة والمؤسسات الأكاديمية لتنفيذ مراحل المشروع الثلاثة: مراجعة الأدبيات والمراجعة المكتبية - سيقوم برنامج "الموئل" في هذه المرحلة بتقييم فيما إذا كانت الممارسات الحالية تلتزم بالقوانين والأنظمة، وتحديد الطريقة التي يتم فيها حالياً تنظيم عملية التخطيط على المستوى الوطني ومستوى المدن في العراق.

صياغة التشريع - سيعمل برنامج "الموئل" بشكل وثيق مع المعنيين الرئيسيين بما فيهم الوزارات، وممثلي الحكومة وخبراء التنمية والأكاديميين للمشاركة بالتوصيات والتوصيل إلى إجماع حول المعايير والمتطلبات وإطار العمل اللازم لهذا القانون، ومن ثم العمل على صياغة التشريعات.

كسب التأييد والتنفيذ - سيقوم برنامج "الموئل" بدعم ممثلي الحكومة ذوي العلاقة من أجل بناء الدعم اللازم للمصادقة على مسودة المشروع واعتمادها كقانون.

• **القضايا الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار** - سيتصدى المشروع للتحديات والأولويات المحددة في خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤، وسيتم الاهتمام بشكل خاص بالقضايا التالية:

- السياسة والإدارة؛
- الخطة المادية الوطنية؛
- لجنة التخطيط الإقليمي؛
- مهنة التخطيط للبلدات؛
- ممارسات الشركات لعملية التخطيط للبلدات؛
- خطط التنمية، مجالات التنمية، رسوم التنمية؛
- مأسسة عمليات التخطيط الفرعية؛
- ضبط التخطيط، والمواقفات والتصاريح؛
- مجلس الاستئناف.

فريق من الباحثين من جامعة بغداد يدرسون في مختبر في جامعة بغداد، كيف يمكن تطوير المدن العراقية لتكون أكثر أماناً، وذلك من خلال دراسة تأثيرات التغيرات المناخية على المدن العراقية، وذلك من خلال دراسة تأثيرات التغيرات المناخية على المدن العراقية، وذلك من خلال دراسة تأثيرات التغيرات المناخية على المدن العراقية.

فهم شامل لسوق السكن في المدينة/ المحافظة التي تنفذ فيها المرحلة التجريبية من منظوري العرض والطلب على حد سواء.

*إجراء دراسة مكتبية* - سيقوم برنامج "الموئل" بدراسة الأساليب والأدبيات المتعلقة بقاعدة بيانات الإسكان في دول أخرى.

*تطوير قاعدة البيانات وإدخال البيانات* - سيعمل برنامج "الموئل" مع خبراء في قواعد البيانات على بناء هيكلية لقاعدة بيانات يمكنها أن تحفظ وتسترّج وتصنف المعلومات؛ ليس فقط في المنطقة التي ستجري فيها الدراسة ولكن على المستوى الوطني كذلك. ونظرا لطبيعة المعلومات التي سيتم جمعها من خلال المسوحات التجريبية، سيتم تعديل قاعدة البيانات لتغطي كامل أرجاء العراق، مع أخذ الممارسات الدولية الفضلى التي يتم الكشف عنها خلال البحث بعين الاعتبار.

*بناء القدرات* - سيساعد برنامج "الموئل" العاملين في مديرية الإسكان في المحافظات والمسؤولين الآخرين ذوي العلاقة والجهات العاملة على توفير السكن على استخدام قاعدة البيانات التي تم تطويرها.

*التشغيل والصيانة* - بعد انتهاء المرحلة التجريبية التي سيتم فيها اختيار قاعدة البيانات هذه، سيقوم برنامج "الموئل" بتقييم نقاط القوة والضعف من أجل تحسين النظام عند تطبيقه في المدينة التي ستنفذ فيها المرحلة التجريبية، والبدء بأعداد القاعدة لاستيعاب البيانات من المناطق الإضافية.

## المشروع ٤ : إصلاح قطاع الأراضي

• **النظرء من الحكومة العراقية** - الهيئة الاستشارية لرئيس الوزراء، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة الزراعة

• **ملخص عن الوضع الراهن** - يمكن لتنظيم إدارة الأراضي العامة الفاعل في العراق أن يفتح سبلا هامة لدعم تنمية القطاع الخاص وأشكال التنمية الاقتصادية الأخرى لتحسين إنتاج الوحدات السكنية وتطوير البنى التحتية الاجتماعية بما فيها المدارس والمستشفيات. وفي الوقت الحالي يتصف تنظيم إدارة الأراضي في العراق بالتدخل

وبوجود إطار عمل مؤسسي وتشريعي غامض وغير واضح، نشأ نتيجة أنظمة الحكم المتعاقبة منذ العهد العثماني. كذلك تأثر التنظيم المتبع حاليا بعمليات المصادرة وإعادة تخصيص الأراضي إبان حكم صدام حسين. كما أدى ضعف حكم القانون السائد منذ عام ٢٠٠٣، وعمليات التهجير الواسعة التي تبعت تفجيرات سامراء عام ٢٠٠٦ إلى نمو كبير في الاستخدامات غير الرسمية للأراضي. وإضافة إلى ضعف الممارسات الحالية لتنظيم إدارة الأراضي، يزداد الضغط من أجل توفير الأراضي لمشاريع التنمية الاقتصادية والسكن والبنى التحتية الاجتماعية. تم تشكيل فريق عمل عالي المستوى لتنظيم حيازة واستخدام الأراضي ضمن الهيئة الاستشارية لرئاسة الوزراء، وأعد هذا الفريق رؤية أكدت على الحاجة لإعادة تشكيل سياسة الأراضي الوطنية وحددت التدخلات الرئيسية لتحسين تنظيم إدارة الأراضي في العراق.

### • الإنجازات المتوقعة

• الإنجاز ١: تعزيز حوكمة الأراضي
• الإنجاز ٢: تحسين كفاءة تنظيم إدارة الأراضي العامة
• الإنجاز ٣: تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية للعاملين في مجال الأراضي في العراق

### • توجه العمل

• الإنجاز ١: إنشاء هيئة سياسة الأراضي وتوفير نشاطات بناء القدرات اللازمة لها، إكمال الدراسات حول حوكمة الأراضي، صياغة ورقة خضراء حول تشكيل سياسة شاملة للأراضي، تنظيم حملة تواصل وصياغة الورقة السوداء للسياسة.

• الإنجاز ٢: إعداد جرد وطني للأراضي العامة بعد إتمام المشروع التجريبي. تطوير إجراءات مبسطة للاستحواذ على أراضي الدولة وتنظيم إدارتها والتصرف فيها، ويمكن أن تتضمن هذه الإجراءات إنشاء مجلس عالي المستوى لتنظيم إدارة الأراضي ليُتخذ القرارات الهامة حول القضايا المتعلقة بأراضي الدولة.
• الإنجاز ٣: تحديد المؤسسات العراقية التي يمكنها أن تستضيف خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا في مجال إدارة وتنظيم إدارة الأراضي، وتحديد الجامعات

الدولية الشريكة التي يمكن لها أن توفر التدريب للمدرسين والمدربين في هذا المجال في العراق، توفير البرامج التدريبية وتطوير المناهج الضرورية.

### ٢-٤-٢ المشاريع التي اختارتها حكومة إقليم كردستان

من خلال النقاشات مع المسؤولين في إقليم كردستان، تم اعطاء الأولوية للمشاريع التالية:

### المشروع الأول: نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء المدارس

لا يزال هناك نقص كبير في المقاعد المدرسية في التعليم الابتدائي والثانوي في إقليم كردستان. حيث تعمل الكثير من المدارس بنظام الفترتين أو حتى ٣ فترات. وتشير التقديرات التي أصدرتها وزارة التعليم لعملية التخطيط أن هناك نقصا كبيرا في عدد المدارس المطلوبة في المنطقة يصل إلى حوالي ١٠٠٠ مدرسة. ستصدى المبادرة المقترحة هنا لهذه المسألة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بحيث تساعد شركات القطاع الخاص الحكومة في بناء المدارس. وسيركز المشروع على التفاصيل الفنية، ومواصفات البناء، و عملية التوريد، لتسريع عملية بناء المدارس في مختلف أرجاء الإقليم. ستحلل المبادرة مختلف الخيارات المتاحة في السياقات المشابهة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، والخروج بورقة توضح الموقف الحالي وتتضمن عددا من التوصيات حول التوجه الأفضل لطرح أسلوب الشراكات العامة والخاصة في بناء المدارس.

### المشروع ٢: التكرير المستدام بينيا لمياه المجاري وإعادة استخدام المياه في المجتمعات المحرومة المتاخمة للمناطق الحضرية

يعتبر الصرف الصحي من القضايا الهامة في إقليم كردستان، حيث لا توجد في الإقليم حاليا مرافق لتكرير المياه العادمة، ويتم ضخ المياه العادمة إلى البيئية، الأمر الذي يؤدي إلى العديد من المشاكل الصحية. ولا يوجد على أرض الواقع مفاهيم مناسبة لإدارة المياه العادمة أو مرافق لتكرير هذه المياه. كما لا تتوفر في

القطاع مفاهيم لإعادة استخدام المياه لدعم الاستعداد لحالات الطوارئ وحماية مصادر المياه. ولا تلعب الاستدامة لغاية اليوم أي دور هام في التصميم المفاهيمي لمرافق تكرير المياه.

يخطط إقليم كردستان لتنفيذ مشاريع من خلال شركات ضخمة، ولكن هذا لا يتصدى للمشاكل في المجتمعات الأصغر المتاخمة للمناطق الحضرية أو المشكلة التي تعاني منها المجتمعات الريفية. ولذا ستدرس المبادرة المقترحة أساليب تكرير المياه العادمة وإعادة استخدامها من خلال إعادة التعبئة الصناعية للمياه الجوفية، وإعادة استخدام المياه للأغراض الزراعية وتجميل الأراضي، أو في الأغراض الصناعية. سيعمل المشروع على تطوير توجه واضح لبناء وتطوير مرافق لامركزية منخفضة الكلفة في المجتمعات المحلية. وسيتم كذلك من خلاله إنشاء مشاريع ريادية لاختبار إمكانية أن تقوم المجتمعات المحلية باختيار استخدام المياه المكررة في تجميل الأراضي والبستنة. إضافة لذلك سيتم إنشاء شراكة محلية بين مستخدمي المياه، وسيتم التركيز فيها بشكل خاص على الأسر التي ترأسها النساء.

### المشروع ٣: بناء القدرات لدعم حكومة الإقليم في التخطيط الحضري

تعتبر أعداد العاملين المؤهلين في مجال التخطيط والقدرات الفنية محدودة في وزارة البلديات والسياحة في إقليم كردستان، وهي غير كافية لإدارة النمو الحضري. كما أن الضغط الواقع على العدد المحدود من العاملين المؤهلين من أجل مواكبة الطلب لتطوير خطط حضرية جديدة ومراجعة طلبات التطوير والموافقة عليها بحسب الخطط الموجودة كبيرا. تعتبر المعوقات المتعلقة بالوقت والقدرات والعاملين تحديات كبيرة في هذا المجال.

ستدعم المبادرة المقترحة وزارة البلديات والسياحة لتقوم بتحسين القدرات الفنية والإشرافية لتتمكن من تقديم خطط مادية جديدة

من خلال أساليب تشاركية. وبذلك يمكن أن تعكس القدرات المحسنة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، والقضايا البيئية الحالية والمستقبلية في إقليم كردستان. كما سيتم تحسين التواصل مع الجمهور حول قضايا التخطيط وتنفيذ الخطط.

### المشروع ٤: مشروع الإسكان الاجتماعي الريادي في منطقة خابات

تعتبر منطقة خابات من المناطق الفقيرة نسبيا في إربيل، حيث يفتقر عدد كبير من السكان إلى المقدرة الكافية على الوصول للخدمات الرئيسية مثل الصحة والتعليم، لأن الكثير منهم لا يستطيعون تحمل كلفة السفر إلى المؤسسات المعنية أو دفع تكاليف العلاج. بشكل المهجرون حوالي ٢٠٪ من سكان خابات، حيث تجذب الإيجارات المنخفضة نسبيا في هذه المنطقة هذه الفئة إليها، وتعتبر هذه الفئة هشة بشكل خاص، حيث أن أفرادها يعانون من أشكال متعددة من الحرمان في بيوت مستأجرة ويعيشون ظروف في غاية السوء. يعمل معظم المهجرين الذين تمت مراقبتهم في القضاء كعمال مياومة بدخل غير ثابت. كما ترتفع معدلات التسرب من المدارس بين الأطفال المهجرين، حيث يخرج الكثير منهم من المدرسة للمساعدة في إعالة أسرهم. ويوجد في المنطقة أيضا حوالي ٢٢٣ أسرة ترأسها النساء، وهي جميعها من الأسر الهشة للغاية التي تعيش من الصدقات وليس لديها أي فرص لتوليد الدخل أو شبكة دعم.

قامت وزارة الإعمار والإسكان بالتعاون مع برنامج "الموئل" مؤخرا بتطوير إستراتيجية مبتكرة للإسكان الاجتماعي، وسيتم اختبار هذه الإستراتيجية من خلال مشروع ريادي في منطقة خابات. تسعى المبادرة المقترحة لاختبار هذه الإستراتيجية في خابات للمساعدة في التصدي للقضايا المذكورة أعلاه ودعم المجموعات السكانية الهشة فيها.

خريطة إقليمية توضح توزيع المدن الأكثر أمانا في كردستان، حيث يتركز توزيعها في المناطق الحضرية والريفية، وذلك من خلال دراسة تأثيرات التغيرات المناخية على المدن العراقية، وذلك من خلال دراسة تأثيرات التغيرات المناخية على المدن العراقية، وذلك من خلال دراسة تأثيرات التغيرات المناخية على المدن العراقية.

هناك العديد من الإشارات الواضحة التي تدل على انتشار الأمن والسلام في إقليم كردستان، ومنها المساكن الجديدة، والتطور التجاري، ومشاريع الإنشاء الكبيرة. ويوحى الاقتصاد المزدهر والشوارع الجميلة عالية الجودة والحدائق العامة بالنمو والديناميكية. ولكن لا يزال الإقليم يعاني من الإجراء والعنف في المناطق الحضرية. وضمن هذه البيئة المستقرة نسبيا اقترح برنامج "الموئل" أن تتم دراسة القضايا المتعلقة بالسلامة للنساء. فانتعدام الأمن وخطر اندلاع العنف عوامل تمنع النساء من المشاركة بشكل كامل في الحياة المجتمعية والنشاطات المحلية. تصدى برنامج "الموئل" لهذه المسألة بشكل عام في مناطق أخرى من العالم باستخدام برنامج مدن أكثر أمانا، الذي أنشأ عام ١٩٩٦ بناء على طلب رؤساء البلديات.

تصف منهجية مدن أكثر أمانا عددا من الخطوات لإعداد خطة وتدخلات للتصدي لمخاوف السلامة لدى النساء في المدن. وهذه تتضمن: (١) تحديد وفهم المشاكل المحلية (قبل اتخاذ هذه الخطوة يجب أن يتم تحديد موقع مناسب)، (٢) تقييم السياسات والبرامج الحالية في الحفاظ على السلامة، (٣) إنشاء شراكات مع المعنيين، و(٤) التخطيط لتنفيذ تدخلات خاصة في مناطق التصميم والتخطيط الحضري، البنية التحتية والخدمات، الشرطة، الدعم القانوني للضحايا، التعليم، والوعي المدني والمشاركة.

تسعى المبادرة المقترحة لتجربة برنامج مدن أكثر أمانا في مناطق ريادية من إقليم كردستان من خلال استهداف أحياء محددة وإجراء مراجعه وتدقيق لقضايا السلامة تحدد وتفسر قضايا السلامة للنساء في هذه الأحياء. وبعدها سيعمل الموئل على تطوير السياسات والبرامج والتدخلات لتحسين أمن النساء في هذه المناطق.

**الجدول ١ : مشاريع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل"**  
يمكن هذا الجدول المشاريع الحالية التي يقوم برنامج "الموئل" بتنفيذها حالياً

اسم المشروع	الجهة/الشريك العمول	المدة الزمنية	الموازنة <sup>٣</sup>	الهدف
دعم جهود الحكومة العراقية في تطوير قطرات التعليم في العراق/ تعزيز بيئة التعليم في المناطق الهشة من أجل تلبية أهداف التعليم من أجل الجميع	الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٨ - ٢٠١٢	٢,٨٢٠,٢٥٩	تطوير القطرات الموسمية لوزارة التربية ودراسات التعليم في مجال تطوير السياسات والتخطيط الإستراتيجي وتوفير الخدمات وتصميم وإدارة المشاريع، والصحة المدرسية والتطبيقات المتخصصة بالتركيز على النوع الاجتماعي وتوجهات حقوق الإنسان. إضافة إلى العمل على زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والتخرج من التعليم الأساسي، بما فيها التعليم الرسمي وغير الرسمي، عن طريق إيجاد بيئة تحت على التعليم في المدارس الابتدائية والمتوسطة بدلاً من المباني الطينية المستخدمة حالياً في المناطق الريفية المحرومة في السليمانية وصلاح الدين وذي قار.
تحسين نظام توفير السكن في أربيل	جمهورية كوريا وعوانك الوئك	٢٠٠٨ - ٢٠١٢	١,٦٤٥,٥٤٧	دعم تنفيذ استراتيجيات السكن في أربيل عن طريق المساعدة في تعزيز القطرات المحلية من خلال إجراءات الإصلاح المؤسسية، عرض توجهات اقتصادية الكفاءة وصديقة للبيئة في تصميم المنازل وتحسين المناطق.
برنامج تنمية القطاع الخاص في العراق: (إدارة وتنظيم إدارة الأراضي)	ألمانيا، السويد والاتحاد الأوروبي	٢٠٠٩ - ٢٠١٢	٢,٠٠٠,٠٠٠	إيجاد وتمكين إطار فاعل وثابت وشامل لتطوير القطاع الخاص في العراق على المستوى الوطني ومستوى المحافظات في ثلاث محافظات حددت على أنها ذات أولوية. يقوم المشروع بتوفير الدعم السليبي في قطاع الأراضي على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فهو يوفر التدريب على مهارات إنشاء الشباب العامل عن العمل وتحسين مهارات الأعمال التجارية في شركات إنشاء الصغيرة.
وضع الخطط الرئيسية للمياه والصرف الصحي وبرنامج بناء القطرات	الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٩-٢٠١٢	١,٤٩٦,٤٣٤	يتألف البرنامج من توجه ثلاثي تستفيد من خلاله محافظات الأنبار والسليمانية وذي قار من التخللات المائية والقبية الباشرة التي تؤدي إلى تشكيل الخطط الرئيسية لقطاعات المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة. كما سيتم من خلال المشروع شراء المعدات والأليات المتخصصة المستخدم في المحافظات الثلاث، إضافة إلى ثلاث محافظات أخرى مجاورة لها يتم اختيارها لاحقاً.

دعم نشر النظام اللامركزي والحكومة المحلية لعملية تقديم الخدمات - المرحلة التحضيرية	غير مخصصة	٢٠٠٩ - ٢٠١٢	٧٢٢,٥٠٠	إعداد الأوصية لتطوير السياسات والأطر لتوضيح وتمكين عملية نشر اللامركزية وإصلاح الحكومات المحلية في العراق من خلال تحسين المعرفة بين مسؤولي الحكومات الوطنية والأجنبية والمحلية ومجموعات المجتمع. إعداد استراتيجيات شاملة لتطوير القطرات، وتطوير التثقيف المدني والمشاركة واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية، وتجريب الأعمال التجارية المحسنة لزيادة معدل تقديم الخدمات في البلديات المختارة.
تحديث القطاع العام العراقي، المرحلة الأولى من البرنامج (الخدمات الأساسية الحضريّة)	الاتحاد الأوروبي	٢٠١٠ - ٢٠١٣	٢,٠٠٠,٠٠٠	دعم الحكومة العراقية في تحديث القطاع العام عن طريق تبني استراتيجيات لإصلاح القطاع العام، والبدء بالتنفيذ في ثلاثة قطاعات رئيسية هي الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. والتعاون بشكل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة لهيئة الاقتصادية للفساد من خلال مشاركة المجتمع المدني بشكل فاعل، ومن خلال دمج القضايا المشتركة المتعلقة بالفساد والنوع الاجتماعي والامتثال الاجتماعي والبيئة.
التجريب لبرنامج تطوير المناطق المحلية في العراق المرحلة ٢	الاتحاد الأوروبي، الوئك، غير مخصصة، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي والوئك (سيدا)	٢٠١٠ - ٢٠١٣	٩٣٧,٧٧١	نشر المعرفة بقضايا التطوير الحضري وزيادة القدرات على المستويات الدولية والوطنية والمحلية من أجل تحسين تشكيل وتنفيذ السياسات والبرامج القائمة على الأدلة وتحسين الوعي العام بوائد التطوير الحضري المستدام.
تعزيز قدرة قطاع الإسكان في العراق	الاتحاد الأوروبي	٢٠١٠ - ٢٠١٢	٤٦٥,٠٠٠	العمل على تحسين الظروف المعيشية للعراقيين ووضع الأسس لتنفيذ السياسة الوطنية للإسكان من خلال تقديم الدعم الفني في عمليات الإصلاح المؤسسي والتخطيطي.
إيجاد حلول دائمة لتوفير المساكن للعاملين والمهاجرين العراقيين	وزارة الخرجية الأمريكية، مكتب السكان والهجرة واللاجئين.	٢٠١١ - ٢٠١٣	٢,٩٩٩,٨٣٣	عرض الطريقة التي يمكن فيها الحكومة العراق وساطات بغداد أن تنفذ حلولاً طويلة الأمد لإيواء المهاجرين والمغتربين الذين يعيشون في الوقت الحالي في مستوطنات عشوائية. تمكن الحكومة العراقية وعدد من الأقسام المختارة في بغداد من اتخاذ إجراءات جذرية لتنفيذ استراتيجيات الإيواء التي تم تطويرها بالتعاون مع برنامج الموئل، وذلك من خلال تطوير القدرات المؤسسية للتمكن من القيام بذلك واختيار هذه القدرات من خلال جهود رياضية مختلفة.

## الجدول ٢: إطار البرامج

الأولوية ١، النتيجة ٢: تعزيز شبكات الحوكمة المحلية		
١. عرض اللامركزية الوظيفية والمناطقية في المراكز الحضرية التي تم تطبيق المرحلة الريادية فيها	زيادة التخطيط للامركزي وسلطة الموازنة	المحافظات، الأفضية، جمعيات الأقاليم، وزارة البلديات والأشغال العامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢. استعداد الممثلين المحليين المنتخبين لأداء دور قيادي	عدد الممثلين المنتخبين المدربين	
الأولوية ١، النتيجة ٣: دعم عمليات التخطيط الشاملة الجديدة		
١. تعزيز القدرات على مستوى الأفضية لتطوير وتنفيذ الإستراتيجيات من أجل إنجاز أولويات خطة التنمية الوطنية الاجتماعية وغايات الأهداف الإنمائية للألفية بشكل معجل	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	
٢. تحسين القدرات والآليات على دمج وتبسيط الأولويات الاجتماعية الواردة في الخطة الوطنية للتنمية/الإستراتيجيات الإنمائية للألفية في التنمية المحلية وتقديم الخدمات	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	حكومات الأفضية، المحافظات، وكالات الأمم المتحدة، ولجان التوجيه المحلية الوطنية
٣. تحسين قدرات المجتمع المدني على مناصرة حقوق المواطن والتمثيل والمشاركة والقدرة على التشارك مع الحكومة	عدد ممثلي المجتمعات المدنية الذين تم تدريبهم	
الأولوية ٢: تحسين إدارة وتنظيم إدارة الأراضي (٥ مليون دولار أميركي)		
الأولوية ٢، النتيجة ١: تطوير سياسات تنظيم إدارة الأراضي وتعزيز المؤسسات		
١. إنشاء لجنة عالية المستوى للأراضي وسكرتاريا لدعمها	إنشاء اللجنة	
٢. إعداد سياسات الأراضي والحصول على مصادقة مجلس الوزراء عليها	صياغة سياسة الأراضي	
٣. إجراء دراسة جدوى حول النظام الجديد لتنظيم إدارة الأراضي بنهاية عام ٢٠١٢	إتمام الدراسة	الهيئة الاستشارية لمجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة الزراعة، وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة الإعمار والإسكان، المحافظات
٤. تبني القوانين والأنظمة	المصادقة على القوانين من قبل صناع السياسات ذوي العلاقة	
٥. إنشاء نظام لإدارة أراضي الدولة قبل حلول نهاية عام ٢٠١٤	إنشاء النظام	

النتائج/الموارد بحسب أولويات القطاع الحضري			
النتائج	مؤشرات النجاح	الشركاء الرئيسيون	الموارد (الدولار الأمريكي)
الأولوية ١: التطوير والتخطيط الحضري، والحوكمة المحلية			
الأولوية ١، النتيجة ١: تحسين القدرات في مجال التخطيط الحضري والإدارة والحوكمة (١٠ ملايين دولار أمريكي)			
١. دراسة وتطوير التخطيط الحضري وأدوات الحوكمة المحلية	عدد المواد التي تم تطويرها واختبارها، وعدد أنواع المعنيين في عملية نشر البرنامج		
٢. تفعيل قانون التخطيط للمدن والدولة	المصادقة على التشريعات من قبل صناع السياسات والنظراء ذوي العلاقة		
٣. أن تحدد إستراتيجية التطوير الحضري الوطنية خيارات إستراتيجية للنمو ودليلا لقرارات الاستثمار المستقبلية	مصادقة صناع القرار والنظراء ذوي العلاقة على الإستراتيجية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة البلديات والأشغال العامة في إقليم كردستان، مجالس الأفضية، المحافظات، رؤساء البلدية، مفوضية الانتخابات العراقية، الجامعات، كليات التدريب	٣ ملايين
٤. توفير الإشراف على عملية إنشاء معهد التدريب الحضري للعراق	إنشاء المعهد، عدد العاملين/النظراء المدربين		
٥. توفير الدعم لمراجعة الخطة الرئيسية	مراجعة الخطة الرئيسية، صياغة المراجعات و/أو الموافقة عليها		
٦. إعداد خطة تطوير للمناطق الخالية في مختلف مناطق العراق من أجل تجريب طرح معايير التخطيط التي تعزز الاستخدام المختلط للأراضي وتطويرها لتعزيز التنوع الاقتصادي والمعايير البيئية	خطط التنمية التي تم تطويرها		
٧. وضع إجراءات للسلامة على مستوى المدن (مثال: الخطط للمناطق الحضرية، البروتوكولات وتحسين بيئة الإنشاء	عدد التحسينات	الحكومة المحلية، وزارة البلديات والأشغال العامة، جمعيات المجتمع المحلي، الجمعيات النسائية، مجلس الأمن القومي	٢,٥ مليون



الأولوية ٣: زيادة التركيز على الإسكان الموجه نحو الفقراء (٩,٥ مليون دولار أمريكي)		
الأولوية ٣، النتيجة ١: تنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية بما يتوافق مع السياسة الوطنية للإسكان وإستراتيجيات الإسكان في المحافظات		
١. إنشاء قاعدة بيانات لسوق الإسكان في العراق	إتمام إعادة التوفيق	٣ مليون
٢. إعادة التوفيق بين وزارة الإعمار والإسكان ومؤسسات الإسكان الرئيسية بما يتوافق مع وسياسة الإسكان الوطنية	إتمام إعادة التوفيق	
٣. تطوير القدرات في وزارة الإعمار والإسكان ومؤسسات الإسكان الرئيسية بما فيها هيئة الإسكان وصندوق الإسكان الوطني بما يتوافق مع الأدوار والوظائف الجديدة	عدد الأشخاص المدربين في الوزارة والمؤسسات النظرية الأخرى	وزارة الإعمار والإسكان، وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة العدل، وزارة الهجرة والمهجرين، أمانة بغداد، اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق
٤. دعم الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتطوير نظام تشريعي ومؤسسي لدعم تمويل السكن	تطوير النظام	

الأولوية ٣، النتيجة ٢: تنفيذ برامج لتطوير السكن والأراضي الموجهه نحو الفقراء بقيادة القطاع الخاص والمجتمع المحلي		
١. ترشيد معايير البناء لدعم القدرة على الحصول على السكن بكلفة معقولة	ترشيد معايير البناء	
٢. تنفيذ مشاريع ريادية لتحسين الأحياء والمساكن المهتمة في النجف والحلة بشكل تشاركي	عدد المشاريع المنفذة	وزارة الإعمار والإسكان، وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة العدل، وزارة الهجرة والمهجرين، أمانة بغداد، اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق، وزارة الخارجية الأمريكية
٣. تطوير نماذج لدعم مشاريع الإسكان التي يقودها المجتمع المحلي ومشاريع الإسكان التي ينفذها السكان أنفسهم لتمكين الفئات الفقيرة من مساعدة انفسهم	عدد النماذج التي تم تطويرها	
٤. تأمين الفئات الفقيرة وتمكينها من الحصول على السكن من خلال الدعم المشترك الداخلي ضمن مشاريع تطوير السكن الضخمة التي ينفذها المستثمرون	أعداد وأنواع الدعم التي تم تطويرها	
٥. تحسين توفر الأراضي من أجل تطوير السكن من خلال برامج بيع الأراضي التي يقودها القطاع الخاص	عدد برامج البيع المنجزة	
٦. أن تكون البنوك التجارية قادرة على الاستثمار في تمويل السكن على المستوى اللازم	عدد البنوك التي أصبحت قادرة على الاستثمار	

الأولوية ٢، النتيجة ٢: تحسين أنظمة إدارة الأراضي وتعزيز القدرات المؤسسية ذات العلاقة		
١. إجراء دراسات جدوى حول التعديلات التشريعية المرتبطة بأراضي الدولة	إصدار الدراسة	
٢. إعادة التوفيق ما بين المؤسسات ذات العلاقة بممارسات إدارة الأراضي وتحسين القدرات	إعادة ترتيب المؤسسات ذات العلاقة	
٣. إنشاء نظام شامل لمعلومات الأراضي	إنشاء النظام	٢ مليون
٤. تطوير نظام من أجل التصدي للدعوى المتعلقة بالتملكات وتحسين قدرات هيئة حل نزاعات الملكية العقارية وهيئة دعوى الملكية لتلبية حجم الطلب الموجود	أعداد/ أنواع التحسين الوارد على النظام	الهيئة الاستشارية لرئاسة الوزراء، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة الزراعة، وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة الإعمار والإسكان، المحافظات
٥. إيجاد آلية خاصة لخصخصة الفائض من أراضي الدولة	إنشاء آلية الخصخصة	

الأولوية ٢، النتيجة ٣: تحسين معرفة الحكومة العراقية والعراقيين في عمليات إصلاح الأراضي		
١. إنشاء نظام للمعلومات العامة والتشاور	إنشاء النظام	
٢. إنشاء برنامج تدريبي للعاملين في مجال الأراضي	اعداد البرنامج	١ مليون
٣. إنشاء مركز تعليمي يختص بإدارة وتنظيم إدارة الأراضي	انشاء المركز	الهيئة الاستشارية لرئاسة الوزراء، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة الزراعة، وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة الإعمار والإسكان، المحافظات، وزارة التعليم العالي

الأولوية ٤، النتيجة ٣: تعزيز قدرات العاملين في قطاع الإثشاء			
٧٥٠,٠٠٠	وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة الإعمار والإسكان، مديريات المحافظات	عدد المرافق التي تملك قدرات محسنة، عدد العاملين الذين تلقوا التدريب	١. تعزيز قدرات ١٠ من مرافق برامج التدريب المهني والفني من أجل تدريب الشباب العاطل عن العمل
		عدد المُدرِّبين الذين تلقوا التدريب	٢. تعزيز معرفة ٦٠ مدرباً من المعاهد الفنية والمهنية بالأساليب الفنية والتعليمية الحديثة

الأولوية ٣، النتيجة ٣: تطوير إستراتيجيات الإبتعاش المبكرة للأشخاص المتأثرين بالتهجير ودعم إعادة الإعمار			
٣,٥ مليون	وزارة الإعمار والإسكان، وزارة الهجرة والمهجرين، أمانة بغداد، اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق	تجريب الإستراتيجية، إطلاق البرنامج، عدد المستوطنات العشوائية التي تم التصدي لها	١. تجريب إستراتيجية توفير المأوى طويلة الأمد في بغداد، بما فيها إطلاق برنامج للتصدي للمستوطنات العشوائية على مستوى المدينة
		نسبة القروض المتوفرة للأسر الفقيرة والهشة	٢. أن تكون مؤسسات تمويل السكن قادرة على الاستثمار في احتياجات السكن لدى المجموعة المستهدفة

## الأولوية ٤: تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية (٩ مليون دولار أمريكي)

الأولوية ٤، النتيجة ١: إعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع الإسكان			
٧٥٠,٠٠٠	وزارة التربية	تطوير الإستراتيجية	١. تطوير إستراتيجية وطنية لصيانة المباني المدرسية وإدارة الموجودات والعمل على تنفيذها

الأولوية ٤، النتيجة ٢: تعزيز التخطيط وإدارة البنية التحتية في قطاعات المياه والصرف الصحي			
٧,٥ مليون	وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة المياه، مجلس محافظة بغداد، أمانة بغداد	عدد ممثلي الحكومة المدربين	١. تمكين الحكومة من تنفيذ خطط قصيرة المدى بما يتوافق مع خريطة طريق إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات وقانون إدارة المخلفات الصلبة
		إتمام إعادة تأهيل شبكات المياه، عدد الأشخاص المستفيدين من المياه المحسنة	٢. أن يستفيد ١٥٠٠ شخص من شبكات تمديد المياه المحسنة في المحافظات التي تنتشر فيها الأمراض التي تنتشأ في المياه (كربلاء، بغداد والبصرة)
		عدد الفنيين المدربين	٣. زيادة معرفة ما لا يقل عن ١٠٠ فني من المديرية العامة للمياه في المحافظات المتأثرة بالأمراض الناشئة في المياه بكيفية تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي

**UN  HABITAT**

يعمل المونل بشكل وثيق مع عدد من الشركاء داخل العراق وخارجه. فعلى المستوى الوطني يتعاون البرنامج بشكل حثيث مع وزارة الإعمار والإسكان ووزارة البلديات والأشغال العامة، ووزارات التخطيط والتعليم والهجرة والمهجرين؛ أما على المستوى المحلي فهو يتعاون مع جميع السلطات. كما يتشارك مع عدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية.

ومن خلال شراكاته مع مختلف الوزارات، فقد ساعد البرنامج على تحديد القضايا والمجالات الرئيسية للدعم من أجل تحسين الأوضاع السكنية والحضرية في العراق. وتقدم الوثيقة من خلال تحليل القطاعات الرئيسية (التخطيط والحكم الحضري، الأرض والإسكان الملائم للفقراء، البنية التحتية والخدمات الأساسية)، لمحة عامة عن سياق السياسة الوطنية ومجالات التدخل التي يمكن للحكومة من خلالها معالجة تحديات التنمية الحضرية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – العراق

٤ شارع عبدالله الجزار

صندوق بريد: ٩٤١٨٦٤ عمان ١١١٩٤ الأردن

هاتف: ٩٦٢ ٦ ٥٩٢ ٤٨٨٩ +

فاكس: ٩٦٢ ٦ ٥٩٣ ١٤٤٨ +

البريد الإلكتروني: <http://www.unhabitat.org.jo>

**UN HABITAT**

نحو مستقبل حضري أفضل